# مَرْوِيَّات الثِّقات التي أَعَلَّهَا النَّسَائيُّ بقوله: "خَطَأ" في كِتَابِهِ الْمُجْتَبى دِرَاسة نَقْدِية

" The narrations of trustworthy narrators which An-Nasa'i weakened by sying "wrong" in his book "Al-Mujtaba" Critical study


إعداد الدكتور

يوسف جودة يسن يوسف

Youssef Gouda Yassin Yousef

أستاذ الحديث وعلومه المشارك

قسم الدراسات الإسلامية - جامعة طيبة

المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

# "مَرْوِيَّات الثِّقات التي أَعَلَّهَا النَّسَائيُّ بقوله: "خَطَأ" في كِتَابِهِ الْمُجْتَبى" دِرَاسة نَقْدِية

**يوسف جودة يسن يوسف**
قسم الحديث وعلومه، قسم الدراسات الإسلامية، جامعة طيبة، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية.
**البريد الالكتروني :** yousf.gouda@gmail.com

**الملخص:**

يتناول هذا البحث مسألة حكم الإمام النَّسَائيُّ في كِتَابِهِ **الْمُجْتَبى** على مَرْوِيَّات بعض الثِّقات التي أَعَلَّهَا النَّسَائيُّ بقوله: "خَطَأ"، حيث إنّ الهدف من البحث هو الكشف عن حقيقة مصطلح الخطأ في الرِّواية عند نقاد الحديث، وأشهر حالات أو أنواع وقوع الخطأ في الرِّواية، ومعايير قياس الخطأ في الرِّواية عندهم، ودراسة تطبيقية لهذه المرويَّات لمعرفة طريقة ومنهج الإمام النَّسَائيُّ في بيان العلة وقرائنها، والترجيح بين المرويَّات الحديثية بالأدلة والبراهين، وبعد التَّحقيق والسبر لتلك المرويَّات ومقارنتها توصّلت الدراسة لمجموعة من النتائج والتوصيات الجديرة بالذكر، وكان من أبرزها أنَّ نسبة خطأ الثقات لمجمل مرويَّاتهم تعد ضَئيلة جدًا وبمعدلات طبيعية، فعلى سبيل المثال فإنّ من أحصى مرويَّات شعبة بن الحجّاج العَتَكِيّ في كتاب **الْمُجْتَبى** للنَّسَائيّ يجد أنها تربو على خَمْسَمِائَةٍ وَخَمْسِينَ (٥٥٠) مَرْوِيةً كُلّها بطريقةٍ مستقيمةٍ ولم يَشوبها الخطأ إلا في حديث أو حديثين، وهذا مؤشرٌ قوي لدقة المحدثين.

**الكلمات المفتاحية:** مَرْوِيَّات الثقات، العلل، الخطأ، الْمُجْتَبى، النقد.

# " The narrations of trustworthy narrators which An-Nasa'i weakened by sying "wrong" in his book "Al-Mujtaba" Critical study

**Youssef Gouda Yassin Yousef**
**Department of Hadith and its Sciences, Department of Islamic Studies, Taibah University, Madinah - Saudi Arabia.**
**E-mail: yousf.gouda@gmail.com**

**Abstract**

**This research deals with The narrations of trustworthy narrators which An-Nasa'i weakened by sying "wrong" in his book "Al-Mujtaba".The aim of the research is; to reveal the truth of the term ( wrong in the narration ) according to hadith critics, and the most famous cases or types of wrong in the narration, and their criteria for measuring the wrong in the narration, and an applied study of these narrations to know the method and approach of Imam An-Nasa'i in explaining the weak and its evidence, and the weighting between the hadith narrations with evidence and proofs. After verifying, examining and comparing these narrations, the study reached a set of results and recommendations worth mentioning.**

**The most prominent of them was that the trustworthy narrators' wrong rate for all of their narrations is very small and at normal rates.**

**For example, the one who counted the narrations of Shu'bah ibn al-Hajjaj al-Ataki in the book al-Mujtaba for al-Nasa'I, he finds that it is more than five hundred and fifty (550) narrations, all of them are straight, not**

**tainted by wrong except one or two narrations. This is a strong indication of the accuracy of the hadith's narrators.**

**Keywords: narrations of trusts, the wrong, Mujtaba, criticism**

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# مُقَدِّمَة

الْحَمد لله خير مَا بُدِئَ بِهِ الْكَلَام وَختم، وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ، هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ، فمن اعتصم بالحق سلك طريق النجاة، وأخذ بأسباب الفلاح، وَهُدِى إلى صراطٍ مستقيم، وَصَلَّى اللَّهَ وَسَلِمْ عَلَى خَيرِ مَنْ هَدَى أُمَّتَهُ، وَتَابَعَ إِنْذَارَهَا، وَرَفَعَ أَعْذَارَهَا، وعلى آله وصحبه وسَلَّم تسليمًا كثيرًا، أما بعد:

فإنَّهُ مما لا يخفى على أحدٍ متانة وقوة النُّظم التي سَنَّها اللهُ عزَّ وجل لخلقه في هذا الكون، فمنها ما يَعْرِضُ للإنسان من الخطأ مما هو من طبيعة النقص البشري الذي رفعه الشرع الحنيف بِقَولِهِ تَعَالى: ﴿**وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ**﴾ (١)، وحتى تخرج الفوائدُ النفيسةُ من مكامنها، والدَّقائقُ البديعة من أغوارها، نبه نقاد الحديث على الخطأ في المرويَّات الحديثية، فكان من أبرز هؤلاءِ النقاد الإمام النَّسَائيّ، ولا يرتاب أحدٌ من أهل العلم في بروزه في النقد وعلو كعبه فيه، وكلامه فيما وقع من الخطأ والخلل في بعض مرويّات الحديث في كتابه **السُّنن الصّغرى** المسمى **الْمُجْتَبى** يَدُّل على حذقه بعلم العلل، ويَشْهد لنبل مقصده، وحسن بيانه، فإنِّه قد ملك ناصية القول وقوة المنطق وجهارة الدليل في ترجيحاته بين المرويَّات، ويعدُّ التنبيه على مثل هذه الأنواع من العلل من أعلى مراتب هذا العلم الشريف؛ لشدة خفائها على كثير من النّاس.

وقد تباينت مَعَاييرُ الحكم بالخطأ على المرويَّات بين أئمة النقد إلا أنهم قد ينتهون إلى حكم واحدٍ على اختلاف أنظارهم في زوايا تلك المرويَّات، والبحث الذي بين أيدينا هو حلقةٌ صغيرةٌ قد تُضَمُّ إلى صرح إنجازات النقاد في هذا العلم، وهو يقوم بسبر ودراسة مَرْوِيَّات الثِّقات التي أَعَلَّهَا النَّسَائيُّ بقوله: "خطأ" في كِتَابِهِ **الْمُجْتَبى**؛ لِيَتَثَبتْ بذلك العالمُ المتمكن، إذا هو وقف على خطأ الرِّواية في موضعٍ فيه نظر وتأمل؛

(١) سورة الأحزاب (٥).

فيستبينُ له وجه الصّواب في المسألة، وكذا يستبصر المتعلم النَّاشيءُ ولا يُشْكل عليه الأمر، مما يقلل الخلافات في الأحكام الشرعية، وبها يظهر الرَّاجح من المرجوح في مسائل الخلاف.

ولحكم النّقاد على الحديث بالخطأ سواء كان من جهة الإسناد أو المتن معايير صارمة لم تُجمع في كتابٍ بعينه؛ وإنّما عُلِمَ ذلك بالاستقراء لمناهجهم، ومن صنيعهم في مصنفاتهم وأحكامهم على المَرْويَّات الحديثية، ولسوف نحمل بعضًا من هذه المعايير التي استخدمها النقاد في الحكم بالخطأ على المرويّات الحديثية، مما سنُبَيِّنُهُ إن شاء الله في هذه الدِّراسة، والذي يُعَدُّ أضافةً بإذن الله لمعرفة مناهج المحدثين في هذا المضمار، ولكي يظهر رونق هذه البحث، وتتضح أهميّته نذكر أهم ما يُمَيّزهُ:

١- تَأْصِيل مصطلح الخطأ في المرويَّات الحديثية عند المحدثين.

٢- تفصيل لأشهر أنواع الخطأ الذي وقع للرُّواةِ في مَرْويَّاتهم الحديثية.

٣- تحرير القول الرّاجح في مَرْويَّات "الصّدوق الذي يهم" عند نقاد الحديث.

٤- الإشارة للمعايير التي حكم بها النقاد على الرِّواية بالخطأ، ومقاييس تحديد المخطئ فيها.

٥- تَأْصِيل مراتب الرُّواة من جهة الخطأ في المرويَّات الحديثية عند المحدثين.

**الدراسات السابقة:** بعد البحث والتفتيش لم أجد دراسات جديدة سابقة في هذا البحث على وجه التحديد؛ ولكن وجدتُ بعض الأبحاث التي لها تعلق بالموضوع وهي كالآتي:

**١- علل الحديث وتطبيقاتها في كتاب المجتبى للإمام النَّسَائيّ**، محمد محمود سليمان، رسالة ماجستير، جامعة صدام للعلوم الاسلامية، بغداد ١٩٩٨م.

**٢- نقد المتن عند الإمام النسائي في السنن الكبرى**، محمد مصلح محمد الرِّغبي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٩م.

**٣- الترجيح بالأثبتية عند الإمام النسائي في سننه**، عواد حسين الخلف، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، العدد :٣١، إصدار ١٠٤، ٢٠١٦م.

**٤- الأحاديث التي أعلها النسائي بالاختلاف على الرَّاوي في المجتبى**، عمر إيمان بكر، دار المنظومة، ٢٠٠٠م.

**٥- الأحاديث التي حكم عليها النسائي بالنكارة في السنن الكبرى**، حمد بن إبراهيم الشتوي، مجلة العلوم الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود، العدد: ٢٩، ٢٠١٣م.

وقد اطلعتُ على هذه الأبحاث فوجدتها قد اتفقت مع بحثي في دراسة العلل التي في السُّنن الصّغرى والكبرى من حيث العلل والاختلاف في الأسانيد والمتون وكذا التفرد وغيرها، وهي بحوث مفيدة في بابها على عوزٍ ونقص في بعضها إلا أنها لم تتطرق لدراسة مفهوم الخطأ عند النَّسائي والنقاد كمصطلح في علم العلل، وكذا أنواع وقوع الخطأ والمعايير التي حكم بها النقاد على الرِّواية بالخطأ، ومقاييس تحديد المخطئ فيها، ومنهج الإمام النَّسائي وطريقته في ذلك بالأمثلة التطبيقية، وغير ذلك مما امتازت به هذه الدراسة.

## مشكلة البحث وحدوده:

لاشك أنَّ الخوض في أغوار كتب العلل والسُّؤالات، واستخراج أقوال نقاد الحديثِ من مصنفاتهم، وتحليل ودراسة أنواع وقوع الخطأ في الرِّواية، وأسباب الحكم على المرويَّات الحديثية بالخطأ عند نقاد الحديث وفي مقدمتهم الإمام النَّسَائيّ أمرٌ غاية في الدِّقة من جهة المعايير التي بنى النقاد عليها أحكامهم، وفي العمق من جهة الكثرة والسعة؛ لذا كانت حدود هذه الدِّراسة ما نص عليه الإمام النَّسَائيّ في كتابه **السنن الصّغرى** بلفظ: "خَطَأ" في إعلاله للأحاديث الثّقات دون غيرهم ممن كان صدوقًا، أو ضعيفًا، فليس ذلك في نطاق هذا البحث، واقتصرتُ على ما له علاقة بالبحث، ومَحَلُّ الشَّاهدِ والغرضُ منه؛ ليظهر ما كان غامضًا من أسباب العلة والمعايير التي حكم بها الإمام النَّسَائيّ؛ لذا سأُحَاول إلقاء الضّوء في هذه الدِّراسة على أهم المعَايّير التي قاس بها النقاد أحكامهم بالخطأ في المرويَّات الحديثية.

## خطة البحث:

وقد اشتمل البحث على:

**مقدمة** وفيها: أهمية البحث، والدراسات السابقة، مشكلة البحث وحدوده، وخطة البحث، ومنهج البحث.

**تمهيد:** فيه ثلاثة مطالب:

**المطلب الأول:** مصطلح الخطأ في الرِّواية عند المحدثين.
**المطلب الثاني:** أنواع الخطأ في الرِّواية.
**المطلب الثالث:** معايير قياس الخطأ في الرِّواية عند نقاد الحديث.
**مَرْوِيَّات الثِّقَات التي أَعَلَّها النَّسَائيُّ بِقَولِهِ: "خطأ" في كِتَابِه الْمُجْتَبى،** (وعدّتها عَشَرَة أَحَادِيثَ).
**الخاتمة:** وفيها أهم النتائج والتَّوصيات.
ثبت المصادر والمراجع
فهرس الموضوعات.

**منهج البحث:**

قد سلكتُ في تكوين هذه الدِّراسة المنهج الاستقرائي لجمع كل ما أعلّهُ النَّسائي بقوله: خطأ من مرويَّات الثقات في كتابه الْمُجْتَبى (السنن الصغرى)، والمنهج التَّحليلي النَّقديّ المتمثل بدارسة وتحليل الخطأ وبيانه وكلام النقاد والترجيح والتعقيب لذلك كله:
**فالأول:** بجمع وفحص ودراسة المادة العلمية للدراسة المتمثلة في مرويَّات الثقات التي حكم عليها النَّسَائيُّ بالخطأ في كتابه الْمُجْتَبى.
**والثاني:** في استعمال الوصف التَّحليلي، والتَّوثيق العلمي للنُّصُوص، ودراسة وتحليل معايير قياس الخطأ في الرِّواية عند النَّسَائيّ، واستخدام الطرق العلمية للوصول إلى نتائج الدِّراسة، فاتبعت المنهج التالي:
١- أذكر نص الحديث بالإسناد والعلة المذكورة بلفظ "خطأ" في كتاب **السُّنن الصّغري** للنَّسَائيّ، ثم أجتهد في بيان أصل العلّةِ، وأسبابها، والمعايير التي قاس بها النَّسَائيّ في حكمه، بعد التّحقيق والمناقشة.
٢- إذا اخْتُلِفَ في الرَّاوي الذي حدث منه الخطأ في المرويّات أرجح بالبراهين بين الأقوال، وأذكر سبب الخطأ، والمعايير والقرائن التي قاس عليها النَّسَائيّ الحكم في غالب الأحيان.
٣- أُتَرْجِمُ في الحاشية للرُّواة الثّقات الذين حَدَث لهم الخطأ في المرويَّات، فأذكر اسْمه، ونَسَبه، وكُنْيَته، وطَبَقته، ورتبته، ومولده ووفاته، فإذا كان احتمال الخطأ قد حَدَث لأكثر من راوٍ ترجمتُ لهم جميعًا باختصار من كتاب **تقريب التهذيب** للحافظ ابن حجر، **وسير أعلام النبلاء** للحافظ الذهبي.

٤- قمت بتقييد كثير من الأَسماء، والكُنَى، وأسماء البُلدان، ومعظم الأنساب في التراجم بالشَّكْل تقييد القلم على أصل النّص، مما يُخشى وقوع اللبس فيه زيادة في التَّحري. ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أشكر الله تعالى على نعمته وعظيم فضله وكرمه سبحانه تعالى، رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا، ربنا واجعله خالصًا لوجهك الكريم فإنَّك خير مجيب، ونعم المولى ونعم النصير.

# تمهيد

لقد اهتم أهلُ الحديث بمعرفة الخطأ في الرِّواية اهتمامًا بالغًا، وقد مُلِئت مصنفاتهم بوصفه وتحديد أسبابه؛ لذا كان لا بد من تحديد مصطلح الخطأ في الرِّواية عند نقاد الحديث قبل الخوض في دراسة المرويَّات التي أعلت "بالخطأ"؛ لأنَّ مصطلحات العلم هي التي تعرف بها المعاني المقصودة، وهي رموز ومفاتيح العلم، وحتى نَصل لمقصد قول نقاد الحديث في مصنفاتهم : "أخطأ فيه فلان"، أو "الخطأ من فلان"، وغيرهما من الألفاظ التي تصف الغلط في المرويَّات الحديثية، وإذا كانت الأشياء لا تعرفُ إلا بحقائقها، فما حقيقة الخطأ المقصود في تلك المرويَّات عندهم؟، وكذلك ما هي حالات أو أنواع وقوع الخطأ في الرِّواية؟، وإذا كان الأمر كذلك، فسؤالٌ يطرح نفسه بقوةٍ: ما هي المعايير والقرائن التي حكم بها النقاد على تلك الرِّوايات بالخطأ؛ ولسوف نحاول في هذه الدّراسة الجواب عن هذه التساؤلات، ونُبَيّن باختصار معايير وقرائن نقاد الحديث في الحكم على المرَّويات بالخطأ، ولا أطيلُ النَّفَسَ في تفاصيل كثيرة ليس لها تعلق، وأكتفي من الأقوال ما بلغ المقصد، وأفصح عن المكنون، وأرجو أن يكون قد اجتمع فيها ما تفرق، واتصل فيها ما انقطع.

**المطلب الأول: مصطلح الخطأ في الرِّواية عند المحدثين.**

**الخطأ لغةً:** وأَصْلُهُ "مَا لم يُتَعَمّد؛ ولَكنْ يُخْطَأْ خَطَأ وخَطَأْتُه تَخْطِئَةً" [(١)]، و"الخطأ: نَقِيض الصَّواب، وقد يُمَدُّ. وقُرِئَ بهما في قَولِهِ تَعَالى: (وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً)، تقول منه: أَخْطَأت، وتخطَّأت، بمعنى واحد. ولا تقل: أَخْطِيت: وبعضهم يقوله. والخِطْءُ: الذنْبُ، في قَولِهِ تَعَالى: (إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا)، أيّ إِثْماً، تقول منه: خَطِئَ يَخْطَأُ خطأ وخِطْأَةً، على فِعْلَةً، والاسم: الخَطِيئَةُ". [(٢)]، وقَالَ ابنُ فارسٍ: "والخطءُ: الذنبُ، تقول: خَطَيء خطأً، إذا أذنبَ. والخطأُ: خلاف الصَّواب، ويقال منه أخطأ". [(٣)]

---

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ)، **كتاب العين**، (٢٩٣/٤).
(٢) إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣هـ)، **الصحاح تاج اللغة**، (٤٦/١-٤٧).
(٣) أحمد بن فارس القزويني (ت: ٣٩٥هـ)، **مجمل اللغة**، (٢٩٥/١).

**الخطأ اصطلاحًا عند المحدثين:** هو ما وقع من الْمُحَدث بغير قصد خلاف حقيقة الرِّواية في سندها أو متنها، بسبب الوهم أو قلة الحفظ أو عدم التثبت وما يطرأ على الإنسان من هذا السبيل، ويكونُ في الإسناد: كالزيادة أو النقصان، أو بإبدال راوٍ مكان راوٍ، أو بإبدال إسنادٍ بآخر، وفي المتن: كالتَّصحيف(١)، أو اللَّحْنِ (٢)، أو قلب ألفاظه.(٣)

وقد اعتبر النقاد الغفلة وقلة الاحتراز من الغلط في الرِّواية من أسباب ترك المحدثين لمروياَّت الرَّاوي؛ وربما ضَعَّفُوه من أجل ذلك، قال يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ:" مَنْ حَدَّثَكَ وَهُوَ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْخَطَأِ وَالصَّوَابِ فَلَيْسَ بِأَهْلٍ أَنْ يُؤْخَذَ عَنْهُ" (٤)، وفي حقيقة الأمر أنَّ مراتب الرُّواة من أهل الثبات والصدق في الضبط التي يُدَنْدِنُ حولها علماءُ الحديث ثلاثة، قَالَ ابْنُ مَهدي: "النَّاسُ ثلاثةٌ: رجل حافظ متقن، فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصّحة، فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهم والغالب في حديثه الوهم، لهذا يترك حديثه".(٥)، وذكر الخطيب البَغْدَاديّ بإسناده عَنْ الإمام أَحْمَد بْن حَنْبَلٍ أَنّهُ قَالَ: " إِذَا سَمِعْتَ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، أَوْ فَائِدَةٌ، فَاعْلَمْ أَنَّهُ خَطَأٌ، أَوْ دَخَلَ حَدِيثٌ فِي حَدِيثٍ، أَوْ خَطَأٌ مِنَ الْمُحَدِّثِ، أَوْ حَدِيثٌ لَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ، وَإِنْ كَانَ قَدْ رَوَى شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ...". (٦)

---

(١) التَّصحيف هو عدم التَّحْقِيق من ألفاظ الحديث عند تحمل الرَّواي مما يوقعه في التَّحريف فِي الرِّوَايَة، انظر: **النّكت على مقدمة ابن الصلاح** للزَّرْكَشي، (٥٠٤/٣).

(٢) اللَّحْنِ مَا يُزِيلُ الْمَعْنَى وَيُغَيِّرُهُ عَنْ طَرِيقِ حُكْمِهِ، وَكَثِيرٌ مِنْ رُوَاةِ الْحَدِيثِ لَا يَضْبِطُونَ الْإِعْرَابَ وَلَا يُحْسِنُونَهُ، وَرُبَّمَا حَرَّفُوا الْكَلَامَ عَنْ وَجْهِهِ، وَوَضَعُوا الْخِطَابَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، انظر: **المحدث الفاصل** للرَّامَهُرْمُزِيّ، (ص٥٢٦).

(٣) تعريف الخطأ اصطلاحًا عند المحدثين لم أجد من عرفه بعد طول بحث وتفتيش، وقد استنبطتُ هذا بعد استقرائي لمادة التعريف في كتب اللغة والحديث والأصول.

(٤) الحسن بن عبد الله العسكري (ت: ٣٨٢هـ)، **تصحيفات المحدثين**، (١١/١).

(٥) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، **شرح علل الترمذي**، (١/ ٣٩٨-٣٩٩).

(٦) أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، **الكفاية في علم الرِّواية**، (ص١٤٢).

لكن سؤالٌ يطرح نفسه متى يترك حديث الصدوق الذي يهم ويُخطئ؟ والجواب أنَّ النقاد جعلوا لها مقاييس ومعايير منها: الكثرة في الغلط، ومن غلب على حديثه المنكر، ويعرف ذلك بتتبع وسبر مرويّات الرَّاوي وتحديد نسبة الرِّوايات التي غلط فيها من مجمل مرويّاته كلها، فإذا كانت مرويَّاته قليلة وغلب عليها الغلط سقط وترك حديثه على الرَّاجح، وأمّا إنْ كان كثير الرِّواية ففيها تفصيل ينظر في مجمل مرويَّاته إن كان الغالب عليها الخطأ والفحش سقط، وإن كان الغالب الصحة يأخذ الصحيح ويترك الخطأ، هذه هي الطريقة التي اتبعها النقاد للحكم على الرّاوي من جهة ثبوت الضبط من عدمه.

وذكر ابنُ أبي حَاتمٍ: "أنَّ الإمام أحمد بْن حَنْبلٍ سُئل عن عَليّ بْنِ عَاصمٍ فَقَالَ مَا لَهُ؟، يُكتب حديثه، أَخْطَأَ يترك خطأه ويكتب صَوابه، قد أَخْطَأَ غَيْرُه" [(١)]، و كذا نَقَلَ لنا الخطيب البغداديّ: "عن مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى النيسابوريِّ، قَالَ: قلت لأحمد بْنِ حنبل فِي عَليّ بْنِ عاصمٍ، وذكرتُ له خَطَأَه، فقال أَحْمَد: كان حماد بْن سَلمة يُخطئ، وأَوْمَأَ أَحْمَدُ بِيدِهِ خَطَأً كثيرًا، ولم يرَ بالرِّواية عنه بأسًا".[(٢)]، ونقل العقيلي بإسنادِهِ: "عَنْ يَحْيَى سَأَلْتُ سُفْيَانَ عَنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ: أُوقِيَّتَانِ مِنَ الذَّهَبِ، فَحَدَّثَنِي بِهِ وَسَأَلْتُ شُعْبَةَ فَقَالَ: أَخَافُ اللَّهَ أَنْ أُحَدِّثَ بِهِ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيٌّ قَالَ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ عَنْ حَكِيمِ ابْنِ جُبَيْرٍ فَقَالَ: كَمْ رَوَى إِنَّمَا رَوَى شَيْئًا يَسِيرًا، ثُمَّ قَالَ: رَوَى
عَنْهُ زَائِدَةُ، قُلْتُ لِيَحْيَى: مَنْ تَرَكَهُ؟ قَالَ: شُعْبَةُ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ".[(٣)]

وثَمّ مقياسٌ آخر في شأن الصّدوق الذي يهم ويَخطأ، إذا نَبَّهَهُ أهلُ الحديث على الخطأ، وأصرَّ على الخطأ ترك كذلك، قال حمزة السَّهمي: "سَأَلتُ أبا الحسن الدَّارقطني عمن يكون كثير الخطأ. قال إنْ نبهوه عليه ورجع عنه فلا يسقط وإن لم يرجع سقط".[(٤)]، ومما هو متسقٌ مع ما قبله، قادتنا آلية البحث إلى سُؤالٍ مهم وهو: ما هي

(١) عبد الرحمن بن أبي حاتم الرَّازي (ت: ٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل**، (٦/ ١٩٨-١٩٩).
(٢) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، (١٣/ ٤٠٧).
(٣) محمد بن عمرو العقيلي (ت: ٣٢٢هـ)، **الضعفاء الكبير**، (٣١٦/١).
(٤) حمزة بن يوسف السَّهمي (ت: ٤٢٧هـ)، **سؤالات حمزة السَّهمي للدارقطني** (ص٧٢).

أنواع وقوع الخطأ في الرِّواية؟، ولسوف نتعرض لأشهر أنواع الخطأ في المرويّات إن شاء الله بإيجاز في المطلب التالي.

**المطلب الثاني: أنوع الخطأ في الرِّواية.**

دخول الوهم والخطأ على رواة الحديث والآثار شيء معروف عند أهل العلم، وتختلف حالات وقوع الخطأ عند المحدثين من جهات متعددة منها الخطأ في السند الْمَرْوي: سواء بالإبدال أو القلب أو الزيادة أو النقصان، وكذلك في المتن: كالتَّصحيف، أو قلب المتن أو الغلط في ضبط الحديث وغيرها، وقد تفاضل أهل الحديث بالحفظ والإتقان على مراتب ومع ذلك لم يَسْلم من الخطأ والغَلط كَبِيرُ أَحدٍ من الثّقات والحفاظ، فالضبط التام الكامل هو ضبط نسبي يدخل فيه الوهم والخطأ القليل النَّادر، ويكون ذلك بحكم النقاد على الرِّجال بعد سبرهم لمرويّات المحدثين والوقوف على الغلط والوهم الذي وقع في حديثهم، وسوف نذكر جانبًا منها على سبيل المثال؛ حتي يَتَبَيّن مقصود نقاد الحديث بالإشارة للأحاديث التي أخطأ فيها الثّقات من الرُّواة.

**١ – الخطأ في الرِّواية عن راوٍ معين:**

حقيقة ذلك أن يكون الرَّاوي ثقة مستقيم الرِّواية في غالب حديثه، ويكثر خَطَؤُهُ في الرِّواية عن راوٍ بعينه دون غَيرِهِ، ويكون ذلك بتتبع مرويَّات الرَّاوي من النقاد فيجدون أنها قد خالفت مَرْويّات أقرانه الذين شَارَكُوهُ في شيخه الذي رَوَى عنه، فيُضَعَّفُ الرَّاوي في ذلك الشيخ دون غَيرِهِ، ومثال ذلك:

**المثال الأول:** ما أسنده ابن أبي حاتم في **الجرح والتعديل:** "عن أبي بكر بن أبي خيثمة قال سُئِلَ يحيى ابن مَعِينٍ عن حديث قُبَيصَة، فقال: ثقة إلا في حديث الثوري ليس بذلك القوى".[(١)]، ويُؤيّد ذلك ما نقله لنا الخطيب البغداديّ في **تاريخه:**" عن حَنْبلِ بْنِ إسْحَاق، أنَّه قال للإمام أبي عبد الله – يعني أحمدَ ابنَ حَنْبَل –: فما قصة قُبَيصَة في سُفيان؟ قَالَ: أَبُو عبد اللَّه كان كثير الغلط، قلت له: فغير هذا؟ قَالَ:

(١) ابن أبي حاتم الرَّازي (ت: ٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل**، (١٢٦/٧).

كان صغيرًا لا يضبط، قلت له: فغير سُفيان؟ قَالَ: كان قُبَيصَة رجلاً صالحًا ثقة".[١]

**المثال الثاني**: قال الإمام أحمد بن حَنْبلٍ: "لم يَصح لهشيم عن الزُّهري إلا أربعة أحاديث"[٢]، وكان سبب

ذلك ما نقله لنا الحافظ ابن حجر في **التهذيب**، فقال:"عن الهَرويِّ أنَّ هُشَيمًا كَتَبَ عن الزُّهْريّ صَحِيفةً

بمكة فَجَاءتْ الرِّيحُ فحملت الصحيفة فطرحتها فلم يجدوها، وحفظ هُشَيمٌ منها تِسعةً".[٣]

## ٢- الخطأ في الرِّواية عن أهل بلدة معينة:

يظهر هذا النوع عند رواية الرَّاوي الثقة لمرويَّات أهل بلدٍ معين لم يُحسن ضبطها، أو أنَّه أخطأ فيما حدث به في بلدٍ ما، ويظهر ذلك للنقاد بعد سبر أحاديثَهُ عن أهل هذه البلدة وقد وقع فيها الوهم والغلط؛ فيَحْكُمون بضعف الرَّاوي في جميع مرويَّاته عن هذه البلدة دون غيرها، أو بضعف ما حَدَّث به في هذه البلدة، ومثال ذلك: **المثال الأول**: ما أسنده لنا ابنُ عدي في **الكامل** فقال:" عن أَحْمَد بْن حميد، قَالَ: سَمِعْتُ أحمد بن حنبل يقول: إِسْمَاعِيل بْن عَيَّاشٍ ما روى عن الشَّامِيين صَحِيحٌ، وما روى عن أهلِّ الحجاز فَلَيسَ بصَحِيحٍ".[٤]، وقَالَ الذَّهبي في **السير**: " وَقَالَ البُخَارِيُّ -يعني في إِسْمَاعِيل بْن عَيَّاشٍ -: إِذَا حَدَّثَ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ فَصَحِيْحٌ، وَإِذَا حَدَّثَ عَنْ غَيْرِهِم فَفِيْهِ نَظَرَ. وَقَالَ مرَّةً: مَا رَوَى عَنِ الشَّامِيّينَ فَهُوَ أَصَحُّ".[٥]

**المثال الثاني**: ما أسنده ابن أبي حاتم عن أبيه قال: "مَعْمَرُ بنُ رَاشِدٍ مَا حَدَّثَ بالبَصْرة ففيه أَغَالِيْط وهو صَالِحُ الحَديث".[٦]، وهذا على الرغم من أنَّ معمرًا بصري

---

(١) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد** (١٤/ ٤٩٣).
(٢) عبد الملك بن عبد الحميد الميموني (ت: ٢٧٤هـ)، **سؤالات الميموني** (٤٩٩).
(٣) أحمد بن حجر العَسْقَلانيّ (المتوفى: ٨٥٢هـ)، **تهذيب التهذيب** (٦٠/١١).
(٤) عبد الله بن عدي الجِرجَانيّ (ت: ٣٦٥هـ)، **الكامل في ضُعفاء الرِّجال** (٤٧١/١).
(٥) محمد بن أحمد الذَّهبي (ت : ٧٤٨هـ)، **سير أعلام النبلاء**، (٣٢٢/٧).
(٦) ابن أبي حاتم الرَّازي، **الجرح والتعديل**، (٢٥٧/٨).

ثِقَةً ثَبْتاً؛ إلا أنَّه "خَرجَ من البَصْرةِ وهو ابنُ ثلاثين سَنةً" [(١)] إلي اليمن، "ولْمَّا دَخَلَ مَعْمرٌ صَنْعاءَ كَرِهُوا أن يخرج من بين أظهرهم، فقال لهم رجل قيدوه قالوا فزوجوه" [(٢)]، قال الذهبي في **السير**: "لَمَّا قَدِمَ البَصْرَةَ لِزِيَارَةِ أُمِّهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ كُتُبُه، فَحَدَّثَ مِنْ حِفْظِه، فَوَقَعَ لِلْبَصْرِيِّيْنَ عَنْهُ أَغَالِيْطُ". [(٣)]

### ٣- الخطأ في إبدال راوٍ بدل آخر في الإسناد:

قد يقع هذا النوع من الوهم والغلط في إدخال راوٍ في الإسناد بدلا من راوٍ آخر، ويعرف ذلك بمقارنة المرويّات، وهذه العلة قد تفسد الحديث إذا كان المبدل منه ضعيفًا، وقد لا تؤثر على صحة الحديث إذا أبدل الرَّاوي ثقة بثقة، وعلى كل حالٍ فتنبيه النقاد على هذا يعتبر احترازًا غاية في الاتقان والحسن، **ومثال ذلك**: ما أخرجه أبو يَعْلَى في مُسْنَدِهِ من طريق سُفْيَانَ الثوري، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ وَهْبِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «إِنِّي لَمُسْتَتِرٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ إِذْ دَخَلَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ: ثَقَفِيٌّ وَخَتَنَاهُ قُرَشِيَّانِ، فَتَحَدَّثُوا بَيْنَهُمْ بِحَدِيثٍ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: أَتَرَى اللَّهَ يَسْمَعُ مَا قُلْنَا؟ قَالَ أَحَدُهُمْ: يَسْمَعُ إِذَا رَفَعْنَا، وَلَا يَسْمَعُ إِذَا خَفَضْنَا، وَقَالَ الْآخَرُ: إِنْ كَانَ يَسْمَعُ مِنَّا شَيْئًا فَإِنَّهُ يَسْمَعُهُ كُلَّهُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، «فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ»: {وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ} [فصلت: ٢٢] الْآيَةُ. [(٤)]، **قلتُ**: أخرجه بهذا الإسناد والسياق الطبراني في **معجمه الكبير**، فقال: "هَكَذَا رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَخَالَفَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ وَأَصْحَابُ الْأَعْمَشِ" [(٥)]، وأشار إلى العلة في الإسناد، كما نبه عليها جماعة من النقاد في مصنفات العلل، وأصل العلة أنَّ الحديث رواه سفيان الثوري، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن وهب بن ربيعة، عن عبد الله. أدخل

---

(١) مَغْلَطَاي بن قليج المصري (ت: ٧٦٢هـ)، **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، (١١/ ٣٠١).
(٢) علي بن الحسن ابن عَسَاكر (ت: ٥٧١هـ)، **تاريخ دمشق**، (٥٩/ ٤٠٨).
(٣) محمد بن أحمد الذَّهبي، **سير أعلام النبلاء**، (١٢/٧).
(٤) أحمد بن علي الْمُوصِلي (ت: ٣٠٧هـ)، **مسند أبي يعلى**، (١٦٠/٩)، برقم (٥٢٤٥).
(٥) سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، **المعجم الكبير**، (١١٢/١٠)، برقم (١٠١٣٢).

فيه وهب بن ربيعة بين عمارة بن عمير وعبدالله بن مسعود. وخالفه أبو معاوية الضرير، فرواه: عن الأعمش، عن عمارة، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن عبدالله، فأدخل عبدالرحمن بن يزيد بدلاً من وهب بن ربيعة، وخالفه كذلك غيره.

**وخلاصة الأمر**: أنَّ أصحاب الأعمش على سبع مراتب في الحفظ والإتقان، وسفيان الثوري من الطبقة الأولى وهو على رأسهم، ثم يأتي أبو معاوية في الطبقة الثالثة، لذا كانت رواية سفيان أرجح من رواية أبي معاوية ؛ قال الحافظ ابن رجب: "قال ابن أبي حاتم وسمعت أبي يقول: أحفظ أصحاب الأعمش الثوري". وقال أيضًا: " قال ابن أبي خيثمة سمعت يحيى بن معين يقول: لم يكن أحد أعلم بحديث الأعمش من سفيان الثوري".[1]

## ٤ – الخطأ في النقص أو الزيادة في الأسانيد:

تظهر علة النقص أو الزيادة في الإسناد، بأنْ يزيد الرَّاوي في إسناد حديث رجلاً أو أكثر وهمًا أو خطأً، وهي عِلَّةٌ دقيقةٌ لا يَفْطن إليها إلا جهابذة النقاد، وقد تقدح في الحديث المروي بهذا الإسناد؛ لذا اهتم العلماء ببيان هذا النوع من الأخطاء في المرويّات، **ومثال ذلك**: ما أخرجه البيهقي في **السنن الكبرى** من طريق وُهَيْبُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، ح وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِالْجَبَّارِ، ثنا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي أَبُو جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: لَمَّا تَزَوَّجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أُمَّ كُلْثُومٍ بِنْتَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أَتَى مَجْلِسًا فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بَيْنَ الْقَبْرِ وَالْمِنْبَرِ لِلْمُهَاجِرِينَ لَمْ يَكُنْ يَجْلِسُ فِيهِ غَيْرُهُمْ، فَدَعَوْا لَهُ بِالْبَرَكَةِ، فَقَالَ: أَمَا وَاللهِ مَا دَعَانِي إِلَى تَزْوِيجِهَا إِلَّا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ سَبَبٍ وَنَسَبٍ مُنْقَطِعٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ سَبَبِي وَنَسَبِي».[2]، **قلت**: وقد ذكر

---

(١) ابن رجب: **شرح علل الترمذي**، (ص ٣٧٥).

(٢) أحمد بن الحسين البَيْهَقي (ت: ٤٥٨هـ)، **السنن الكبرى**، كتاب النكاح، باب الْأَنْسَابِ كُلِّهَا مُنْقَطِعَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا نَسَبَهُ (١٠١/٧)، برقم (١٣٣٩٣)، وهذا إسناد ضعيف لضعف أَحْمَد بْن عَبْدِالْجَبَّارِ، قال ابن عدى في **الكامل** (٣١٣/١)، ترجمة (٣٠): =

الإمام البيهقي الخلاف في الإسناد بعد الحديث، فقال:" لَفْظُ حَدِيثِ ابْنِ إِسْحَاقَ وَهُوَ مُرْسَلٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ أَوْجُهٍ أُخَرَ مَوْصُولًا وَمُرْسَلًا" [(١)]، لكنَّ الإمام الدَّارقطني أَعَلَّهُ بالإرسال فقال:" هو حَدِيثٌ رَوَاهُ محمد بن إسحاق، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن عمر، وخالفه الثّوري، وابن عيينة ووهيب، وغيرهم فَرَووه عن جعفر، عن أبيه، عن عمر ﷺ، ولم يذكروا بينهما جده علي بن الحسين وقولهم هو المحفوظ".[(٢)]، وأصل الخطأ في ذلك أنَّ محمد بن إسحاق خالف الأثبات منهم الثَّوري وابن عيينة وغيرهما، بزيادة في الإسناد وهي قوله: " عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ"، بينما رواه الثقات عن جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَر بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ، ولم يذكروا بينهما جَدَّه عَلِيّ بْن الْحُسَيْنِ، وقولهم هو المحفوظ"، وبهذا يكون الحديث مُعَلٌّ بالانقطاع، لأنَّ جَعْفَرَ بْن مُحَمَّد لم يلق عُمَر ﷺ.

### ٥- الخطأ في مُتون الأحاديث:

يقع هذا النوع من العلل في المتون بأشكال متعددة منها: التَّصْحِيف في لفظ الحديث، أو قلب متنه، أو الإدراج فيه، أو دخول متن حديث على متن حديث آخر بإسناد معروف عند الثقات، أو بزيادة أو نقصان في المتن ليست من أصل الرِّواية، بخلاف المحفوظ من مرويَّات الثقات، ولا يمكن بحال ضرب أمثلة لكل هذه العلل؛ ولكن حَسْبِي من القول ما بلغ المقصود، وأظهر المكنون من ذلك.

---

="رَأَيتُ أَهْلَ العراقِ مُجْمِعين عَلِى ضَعْفِه"، وأخرجه أبو عبد الله الحاكم في **المستدرك** (٣/ ١٥٣)، برقم (٤٦٨٤) من طريق عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَطَبَ إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أُمَّ كُلْثُومٍ...الحديث. وصححه الحاكم، فتعقبه الذهبي بقوله: منقطع.

(١) البَيْهَقي، **السُّنن الكبرى**، كتاب النكاح، باب الْأَنْسَابِ كُلِّهَا مُنْقَطِعَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا نَسَبَهُ (١٠١/٧)، برقم (١٣٣٩٣).

(٢) علي بن عمر الدَّارقُطني (ت: ٣٨٥هـ)، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، (١٩٠/٢)، برقم (٢١١).

**المثال الأول**: ما أخرجه أبو داود في **السنن** من طريق مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «النَّارُ جُبَارٌ [(١)]».[(٢)]

**قلت**: قال البَيْهَقي: "وَأَمَّا الَّذِي فِي صَحِيفَةِ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «النَّارُ جُبَارٌ» فَقَدْ قَالَ مَعْمَرٌ: لَا أُرَاهُ إِلَّا وَهْمًا، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ لَمْ يَكُنْ فِي الْكُتُبِ بَاطِلٌ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: أَهْلُ الْيَمَنِ يَكْتُبُونَ النَّارَ النَّيرَ، وَيَكْتُبُونَ الْبِيرَ، يَعْنِي مِثْلَ ذَلِكَ، فَهُوَ تَصْحِيفٌ".[(٣)]، أي أنَّ لفظ المتن الرَّاجح هو : " الْبِئْرُ جُبَارٌ"، وليس "النَّارُ جُبَارٌ" فَهُوَ خطأ تَصَحيف على الرَّواي.

**المثال الثاني**: ما أخرجه أبو داود في **السنن** من طريق عِمْرَان عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا جِلْدُ نَمِرٍ».[(٤)]

**قلت**: وأصلُ لفظ حديث أَبِي هُريرة الذي رواه الثقات الأثبات هو: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا كَلْبٌ وَلَا جَرَسٌ».[(٥)]، وليس فيه " رُفْقَةً فِيهَا جِلْدُ نَمِرٍ"، أخطأ فيها الرَّاوي فأدخلها في المتن، واسْتُدِلَ على خَطَأه بمخالفة الثقات له، وأنَّ الرِّواية المحفوظة هي رواية مسلم المذكورة في **صحيحه**، وهو ما أشار إليه الدَّارقُطني فقال: "واخْتُلِفَ عَنْ سَعِيدِ بنِ بشير في مَتْنِهِ: فقيل عنه: «لاَ تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا جِلْدُ نَمِرٍ»، قاله الوليد بن المسلم، ولا يصح...".[(٦)]

---

(١) قال الخطابي في **غريب الحديث** (٦٠١/١): "هذا يُتَاوّل عَلَى وجُوهٍ أَحَدُها أن يكون معناه إباحةُ النَّار واقتباسُها من غير إذْن مُوقِدها وأَنّهُ إذَا أَخَذ منْها جَذْوةً لم يلزمْه لها قِيمَة. وقال بعضهم: تأويلُه النّارُ تَطير بها الريحُ فتُحرِق متاعًا لقَومٍ يريدُ أَنَّهُ لا يلزَمُ مُوقدهَا غَرامةٌ".

(٢) سليمان بن الأشعث السَّجِسْتاني (ت: ٢٧٥هـ)، **سنن أبي داود**، كتاب الديَّات، بَابٌ فِي النَّارِ تَعَدَّى، (٤/ ١٩٧)، برقم (٤٥٩٤)، والحديث اسناده صحيح، والمتن معلَّ كما ذكر سالفًا.

(٣) البَيْهَقي، **السُّنن الصّغير**، كِتَابُ الْأَشْرِبَةِ، بَابُ الضَّمَانِ، (٣/ ٣٥٤)، برقم (٢٧٤٩).

(٤) سليمان بن الأشعث السَّجِسْتاني، **سنن أبي داود**، كِتَاب اللِّبَاسِ، بَاب جُلُودِ النُّمُورِ...(٦٨/٤)، برقم (٤١٣٠).

(٥) مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، **الجامع الصحيح**، (١٦٧٢/٣)، برقم (٢١١٣).

(٦) الدَّارقُطني، **العلل**، (٣٢٨/١٠ – ٣٢٩)، رقم (٢٠٣٩).

فإذا ظَهَر لك أشهر أنواع الخطأ الذي يقع في الإسناد والمتون؛ فإنَّ ذلك يَقُودنا إلى سؤالٍ غاية في الأهمية وهو: ما هي معايير قياس الخطأ في الرِّواية عند نقاد الحديث؟، وهذا ما سنحاول إلقاء الضوء على جانبًا منه في المطلب التالي ان شاء الله، وقد اقتصرتُ فيه على ما له علاقة بالموضوع، مع ضرب الأمثلة لتقريب البعيد، وفتح ما استغلق من ذلك.

**المطلب الثالث: مَعَايير قياس الخطأ في الرِّواية عند نقاد الحديث.**

لقد قام نقاد الحديث بتمحيص وتدقيق مرويَّات الحديث، فلم تكن أحكامهم مَبْنِية على مجرد التَّخرص والتخمين؛ بل كانت لهم معايير متعددة غاية في الدّقة والأمانة العلمية، يَحْكُمون بها على الرُّواة ومروِيَّاتهم، ولا شك أنَّ منزلة كبار الأئمة لم تمنع نقاد الحديث من تتبع رواياتهم ونقدها وتمحيصها، وبيان الوهم والخطأ فيها، فمن باب أَوْلى أن يُكْشف أخطاء غيرهم ممن هم دونهم في الحفظ والإتقان، وقد كان على رأس هؤلاء النقاد الإمام النَّسَائيّ، ولمعرفة تلك المعايير الصارمة التي حكم بها النقاد سوف أذكر ثلاثة من تلك المعايير كنماذج لأشهر مسالك القوم في حكمهم على المرويَّات الحديثية بتلك المقاييس.

**١- مِعْيار سَبْر أَحَادَيث الأَقْرانِ ومُقَارنتها بمرويات الرَّاوي:**

لا سبيل لمعرفَة الْخَطَأ فِي رِوَايَة ناقل الحَدِيث إِذَا حَدَثَ اخْتِلاف في مرويَّاته عن أقرانه إلا بسبر جميع مرويَّات الأقران في الطبقة الواحدة من الرُّواة ومقارنتها ببعضها، فإن رَوَي جماعة من حفاظ الحديث حَديثًا عَن مثل أحد الأئمة المكثرين كَعَمرو بن دينار، أو قَتَادَةَ أو غيرهما، بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ وَمتْن وَاحِد مجتمعون على رِوَايَته فِي الإسناد والمتن ولَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ، فيخالفهم فِي الإسناد راوٍ فينقص أو يزيد، أو يقلب الْمَتْن فَيَجْعَلهُ بِخِلَاف مَا رَوَوا؛ فَيُعْلَم حِينَئِذٍ أَن الصَّحِيحَ مَا حَدَّثَ به الْجَمَاعَةُ دون ما حدَّث به غيرهم وان كَانَوا حُفَّاظًا، وهو ما يسميه نقاد الحديث معيار المخالفة، ولا تُعدُّ كُلّ مخالفةٍ للأقران لبعضهم علة على الإطلاق؛ بل يُحكم عليها بقرائن وأمارات تَدُّل على الخطأ في المرويَّات الحديثية، فقد تكون هناك مسوغات مقبولة للمخالفة كحدوث الاختلاف بالزيادة أو النقصان من الثقات، أو كالاختلاف بين الوصل والإرسال وغير ذلك؛ أَوْ تساوي الفريقين في الرِّواية من جهة الضبط والعدد، وكان هذا الرَّاوي الْمُختلف عليه إمامًا واسع الرِّواية كقَتَادَةَ والأَعْمَش والزُّهْرِيّ، فيُحتمل أن يكون

هذا الحديث عندهم من جميع هذه الوجوه؛ لأنَّهُم مكثرون في الرِّواية، وسنضرب بعض الأمثلة؛ لِيَظْهَرَ المقصود بمعيار المخالفة، ويتضح سَبيل القوم في حكمهم بهذا المقياس.

**المثال الأول**: ما أخْرَجَهُ ابنُ ماجه في **السُّنن** من طريق ابْنِ شِهَابٍ – يعني الزُّهْرِيَّ – ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَائِمُ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ، كَالْمُفْطِرِ فِي الْحَضَرِ» قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: هَذَا الْحَدِيثَ لَيْسَ بِشَيْءٍ. (١)

قال الدَّارقُطني: " يَرْوِيهِ الزُّهْرِيُّ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ: فَرَوَاهُ يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ مِنْ رِوَايَةِ الْقَاسِمِ بْنِ مَبْرُورٍ عَنْهُ، وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ، وَعُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ مِنْ رِوَايَةِ سَلَامَةَ عَنْهُ، وَيَزِيدُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرحمن، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَذَلِكَ قَالَ دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارُ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ:

فَرَوَاهُ مَعْنُ بْنُ عِيسَى، وَأَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، وَحَمَّادُ بْنُ خَالِدٍ الْخَيَّاطُ، وَغَيْرُهُمْ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ مَوْقُوفًا، وَخَالَفَهُمْ أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ، رَوَاهُ عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ مَوْقُوفًا، وَقَالَ يُونُسُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ لَهِيعَةَ عَنْهُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالصَّحِيحُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ مَوْقُوفًا". (٢)

**قلتُ**: أصلُ عِلَّة الحديث اختلاف الرُّواة في إسناده: فبعضهم رَفَعَهُ لِرَسُولِ الله ﷺ، والآخرون أوقفوه من كلام عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فرجَّح النقاد خطأ المرفوع وصحة الموقوف على عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، ولا سبيل لمعرفة ذلك إلا بسَبْر المرّويات ومقارنة بعضها ببعضٍ، كما رجَّحهُ أبو حاتم وأبو زرعة الرَّازي بقولهم:" الصَّحِيحُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ مَوْقُوفًا" (٣)؛ وذلك لعدة قرائن منها كثرة الثقات الذين أوقفوه، وقوة حفظ من رَوَاهُ موقوفًا من قول عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ دون المرفوع من المرويَّات الحديثية الأخرى.

---

(١) محمد بن يزيد القُزْوِيني، **سنن ابن ماجه**،كِتَابُ الصِّيَامِ، بَابُ الْإِفْطَارِ فِي السَّفَرِ (٥٣٢/١)، برقم (١٦٦٦).

(٢) الدَّارقُطني، **العلل**، (٢٨٢/٤)، برقم (٥٦٤).

(٣) ابن أبي حاتم الرَّازي، **العلل**، (٦٧/٣)، برقم (٦٩٣).

**المثال الثاني**: ما أخرجه الترمذي في **السنن** من طريق إِبْرَاهِيم بْنِ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ الحَكَمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يُرِدْ هَوَانَ قُرَيْشٍ أَهَانَهُ اللَّهُ».(١)

قال الدَّارقُطني لما سئل عن الحديث: "هُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ الزُّهْرِيُّ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، فَقِيلَ: عَنْهُ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَعْدٍ، وَالْقَوْلَانِ عَنْهُ مَحْفُوظَانِ. وَقَالُوا: إِنَّهُ حَدَّثَ بِهِ بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ فِيهِ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، ثُمَّ تَرَكَ مُحَمَّدَ بْنَ سَعْدٍ بَعْدَ ذَلِكَ. وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، فَقَالَ: عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدٍ. وَوَهِمَ فِيهِ مَعْمَرٌ، وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، وَأَرْسَلَهُ عُقَيْلٌ، فَقَالَ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعْدٍ، لَمْ يَذْكُرْ بَيْنَهُمَا أَحَدًا.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعْدٍ، وَحَدِيثُ صَالِحٍ هُوَ الصَّوَابُ، وَرَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَدَنِيِّ شَيْخٍ لَهُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، وَهُو وَهْمٌ.(٢)

**قلتُ**: أصل العلة في الحديث الخلاف في إسناده على الرغم من وحدة مخرج الحديث عن الزُّهْرِيِّ؛ فتارة يُروي عَنْ يُوسُفَ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدٍ بزيادة راوٍ وهو:"مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ"، وتارة أخرى بنقص "مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ"، وَالْقَوْلَانِ عَنْ

---

(١) محمد بن عيسى، **سنن التّرمذي**، أَبْوَابُ الْمَنَاقِبِ، بَابٌ فِي فَضْلِ الأَنْصَارِ وَقُرَيْشٍ (٥/٧١٤)، برقم (٣٩٠٥)، وهذا الإسناد حسن؛ مدراه على مُحَمَّد بْن أَبِي سُفْيَانَ حسن الحديث، ذكره ابن حبان في الثقات (٥/٣٧٨)، ترجمة (٥٢٨٥)، وقال الحافظ ابن حجر في **التقريب** (ص٤٨١)، ترجمة رقم: (٥٩٢٠): "مقبول"، والحديث له شواهد منها ما أخرجه ابن أبي عاصم في **السُّنّة** (٢/ ٦٣٤)، برقم (١٥٠٥) من طريق رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عبد الرحمن عن سعيد بن الْمُسَيِّبِ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ قَالَ: قَالَ أَبِي يَا بُنَيَّ إِنْ وُلِّيتَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ شَيْئًا فَأَكْرِمْ قُرَيْشًا فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أَهَانَ قُرَيْشًا أَهَانَهُ اللَّهُ".

(٢) الدَّارقُطني، **العلل**، (٤/٣٦١)، برقم (٦٢٧).

الزُّهْرِيِّ مَحْفُوظَان؛ لأنه إمامٌ واسعُ الرِّواية مُكثر، ولا يمكن الوصول لهذا الحكم إلا بمعرفة مرويَّات الأقران ومقارنتها.

## ٢- مِعيار قَرينة الأحفظ في الشُّيوخ:

من أدق المعَايير التي بَنَى عليها النقاد حكمهم على خطأ الْمُحَدِّث في رِوَايةٍ مُعينةٍ، معيار المفاضلة بين المرويَّات والقرائن المرجِّحة لمراتب الرُّواة في شيوخهم، والكثير من أئمة علم العلل يُدَنْدِنُون حول معيار الأحفظ في الشيوخ، وهي قرائن مختلفة ومتعددة يستعملها النُّقاد للدلالة على صحة الرِّواية، وتعيين الأحفظ للرِّواية والمتقن لها في شيخه، وقرائن التَّرجيح بالأحفظ في الشيوخ حققتها العلامات والدلائل التي تَدُّل على أنَّ الرَّاوي قد حفظ الحديث وضبطه من شيخه، فمثلاً كونه أعلم النَّاس بحديث شيخه كما قال أبو حاتم في حَمَّاد بن سَلَمَة: "أَضْبَطُ النَّاسِ لحديث ثَابِتٍ، وعَليّ بن زيد: حَمَّاد بن سَلَمَة؛ بَيَّن خَطَأ النَّاس" [(١)]، أو أنَّ في حديثه قصة يَسْرِدُها قبل المتن لها علاقة بالشيخ كسبب لرِوَاية الحديث وهكذا؛ وعلى هذا فالرُّواة ليسوا على مرتبة واحدة في الضبط والإتقان عن شيوخهم؛ ولاسيما إذا كان الشيخ مُكثرًا، وقال الحافظ ابن حجر: "مِنْ جُمْلَةِ الْمُرَجِّحَاتِ عِنْدَهُمْ قِدَمَ السَّمَاعِ لِأَنَّهُ مَظِنَّةُ قُوَّةِ حِفْظِ الشَّيْخِ"[(٢)].

وسبب ذلك أنَّ الرُّواةُ يتفاوتون في ملازمة الشيخ، فمنهم من يلازم الشيخ مدة طويلة، وقد سمع الحديث مرارًا واستوعب حديثه، ومنهم من لم يسمع الحديث إلا مرةٌ واحدةٌ، ولم يلازم الشيخ إلا مدة يسيرة؛ وبهذا التقرير يظهر أنَّ هناك عدة قرائن تدل دلالة واضحة وقوية على أنَّ الرَّاوي الذي اعتبره النقاد معيارًا لقياس الخطأ قد حفظ ذلك المروي عن شيخه، وضبطه ضبطًا لا شك فيه، ولا يمكن تصور ذلك إلا بضرب الأمثلة.

---

(١) ابن أبي حاتم الرَّازي، **العلل**، (١١/٤)، برقم (١٢١١).
(٢) ابن حجر العسقلاني، **فتح الباري**، (٣٦٦/١).

**المثال الأول**: ما ذَكَره ابْنُ أبي حَاتمٍ في **العلل**، فقال: "وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ حَارِثَةَ بْنَ النُّعْمَانِ مَرَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُنَاجِي جِبْرِيلَ...، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. (١)

قَالَ أَبِي – أبو حاتم –: وَرَوَى الزُّبَيْدِيُّ، فَقَالَ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِالرَّحْمَنِ، أَنَّ حَارِثَةَ مَرَّ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ... مُرْسَلٌ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، الزُّبَيْدِيُّ أَحْفَظُ مِنْ مَعْمَرٍ، فَقِيلَ لأَبِي: الزُّبَيْدِيُّ أَحْفَظُ مِنْ مَعْمَرٍ؟، قَالَ: أَتْقَنُ مِنْ مَعْمَرٍ فِي الزُّهْرِيِّ وَحْدَهُ، فَإِنَّهُ سَمِعَ مِنَ الزُّهْرِيِّ إِمْلاءً، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الرَّصَافَةِ فَسَمِعَ أَيْضًا مِنْهُ ". (٢)

**قلتُ**: هذا الحديث مداره على الزُّهْرِيِّ، واخْتُلِفَ عنه على وَجْهَين: رواه مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ جَابِرٍ مسندًا، ورواه الزُّبَيْدِيُّ، فَقَالَ: عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِالرَّحْمَنِ مُرْسَلاً. فرجَّح أبو حاتم الوجه الثاني؛ لأنَّ الزُّبَيْدِيُّ أوثق من مَعْمَرٍ في الزُّهْرِيِّ، وذكر قرينة التَّرجيح أنَّه: سَمِعَ مِنَ الزُّهْرِيِّ إِمْلاءً، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الرَّصَافَةِ فَسَمِعَ أَيْضًا مِنْهُ، فبيَّن خطأ رواية معمر الأولى المسندة، وصواب المرسل من طريق الزُّبَيْدِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ، فظهرت قيمة مقياس الأحفظ في الشيخ، وبان الخطأ فيما رواه مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ جَابِرٍ مسندًا.

**المثال الثاني**: ما ذكره الترمذي في **السنن** فقال:" وَرَوَى شُعْبَةُ، وَالثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِ سُفْيَانَ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى وَلَا يَصِحُّ، وَرِوَايَةُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ رَوَوْا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في **المسند** (٨٢/٣٩)، برقم (٢٣٦٧٧) على وجهٍ آخر **صحيح**، فقال:" حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ حَارِثَةَ بْنِ النُّعْمَانِ، قَالَ: مَرَرْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَمَعَهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَالِسٌ فِي الْمَقَاعِدِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَجَزْتُ، فَلَمَّا رَجَعْتُ وَانْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: " هَلْ رَأَيْتَ الَّذِي كَانَ مَعِي؟ " قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: " فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ وَقَدْ رَدَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ "، وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير أن صحابيه لم يرو له أحدٌ من أصحاب الكتب الستة، وصحَّح الحافظ ابن حجر إسناده في **الإصابة** (٦١٨/١).

(٢) ابن أبي حاتم الرَّازي، **العلل**، (٣٨٨/٦-٣٨٩)، برقم (٢٦٠٧).

نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»، عِنْدِي أَصَحُّ، لِأَنَّ سَمَاعَهُمْ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ فِي أَوْقَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَإِنْ كَانَ شُعْبَةُ، وَالثَّوْرِيُّ أَحْفَظَ وَأَثْبَتَ مِنْ جَمِيعِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ رَوَوْا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ هَذَا الحَدِيثَ، فَإِنَّ رِوَايَةَ هَؤُلَاءِ عِنْدِي أَشْبَهُ لِأَنَّ شُعْبَةَ وَالثَّوْرِيَّ سَمِعَا هَذَا الحَدِيثَ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ".[1]

**قلتُ**: أخرج الحديث الدَّارقُطْني في **السنن** من طريق: "عن مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ السَّعْدِيُّ، نا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْدِيٍّ، نا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ»، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ: فَقِيلَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: إِنَّ شُعْبَةَ، وَسُفْيَانَ يُوَقِّفَانِهِ عَلَى أَبِي بُرْدَةَ فَقَالَ: إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ – يعني السَّبِيْعِيّ – أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ سُفْيَانَ، وَشُعْبَةَ.
ثم ساق الدَّارقُطْنيُّ بإسنادِهِ عَنْ صَالِح جَزْرَة، نا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدِينِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَهْدِيٍّ، يَقُولُ: كَانَ إِسْرَائِيلُ يَحْفَظُ حَدِيثَ أَبِي إِسْحَاقَ كَمَا يَحْفَظُ سُورَةَ الْحَمْدُ، قَالَ صَالِحٌ: إِسْرَائِيلُ أَتْقَنُ فِي أَبِي إِسْحَاقَ خَاصَّةً".[2]، فظهر ترجيح رواية إِسْرَائِيل في أَبِي إِسْحَاقَ؛ لأَنَّهُ أحفظ وأتقن من سفيان الثَّوريّ وشعبة، وليس ذلك على الإطلاق؛ بل فِي شيخه وجَدِّه أَبِي إِسْحَاقَ على وجه الخصوص.

### ٣- مِعيار التَّفرُّد:

يُعدُّ التَّفرُّد من أشهر مقاييس وأدوات معرفة الغلط في المرويَّات الحديثية، فإنَّ غالب من ضَعَّفهم النقاد كان بسبب عدم تحملهم للتفرُّد، ومخالفتهم في الغالب للحفاظ الأثبات، وقد يكون التَّفرُّد من ثقةٍ بإسناد أوقفه، أو أرسله على سبيل المثال، ورفقاؤه الأثبات يخالفونه في ذلك، فالعبرة بما اجتمع عليه الثقات، فإنَّ الواحد قد يغلط، فإذا تَرَجَّح ظهور غلط الرَّاوي فلا يعتبر به، والعبرة بالجماعة، والجديرُ بالذكر أنَّه قد يَتَفَرّد الثقة الثبت بأحاديث لم يروها غَيْرُه من الأقران، وتصح مرويَّاته؛ كمثل الزُّهْري وقد تَفَرّدَ بأحاديث لم يروها غَيْره من أقرانِه، ونبه على هذه الفائدة العَزِيزة الإمام مسلم في

(١) التّرمذي، **السّنن**، (٣/٣٩٩)، أَبْوَابُ النِّكَاحِ، بَابُ مَا جَاءَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ، برقم(١١٠٢)، والحديث صحيح.
(٢) الدَّارقُطْنيّ، **السّنن**، (٤/ ٣١٠)، كِتَابُ النِّكَاحِ، بأرقام (٣٥١٤- ٣٥١٦ -٣٥١٧).

**صحيحه** بعد أن ذكر له حَديثًا فقال: "لَا يَرْوِيهِ أَحَدٌ غَيْرُ الزُّهْرِيِّ، وَلِلزُّهْرِيِّ نَحْوٌ مِنْ تِسْعِينَ حَدِيثًا يَرْوِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، لَا يُشَارِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ بِأَسَانِيدَ جِيَادٍ".(١)، وذَكَرَ الإمام الذَّهبي ذلك في **التَّاريخ** فقال: "وَقَدِ انْفَرَدَ الزُّهْرِيُّ بِسُنَنٍ كَثِيرَةٍ وَبِرِجَالٍ عِدَّةٍ لَمْ يَرْوِ عَنْهُمْ غَيْرُهُ سَمَّاهُمْ مُسْلِمٌ، وَعِدَّتُهُمْ بِضْعٌ وَأَرْبَعُونَ نَفْسًا".(٢)

وقد وَصَف الحافظ ابن رجب طريقتهم في الحكم بمعيار التَّفرُّد، فقال: " وأمَّا أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد –وإن لم يرو الثِّقات خلافه–: إنَّه لا يُتَابع عليه، ويجعلون ذلك عِلَّةً فيه، اللَّهُم إلا أَنْ يَكُونَ ممَّن كَثُرَ حِفْظه واشتهرت عَدَالَته وحَدِيثَه كالزُّهْرِيِّ ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثِّقات الكبار أيضًا، ولهم في كلِّ حديثٍ نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه ".(٣)؛ ولذا سأذكر أمثلةً لتوضيح مذاهب وأقوال النقاد في حكمهم بأداة التَّفرُّد لمعرفة خَطَأ الْمُحدثين في الرِّوَايَات؛ ممَّا يُسْتَدلُّ بِهِ على تَحْقِيق مَا بينت سَالفًا.

**المثال الأول:** ما أَخْرَجهُ التّرمذي في **العلل الكبير**، فقال: "حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُفْعَتِهِ (٤) يُنْتَظَرُ بِهِ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِدًا». سَأَلْتُ مُحَمَّدًا — يعني البُخَاريّ – عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنْ عَطَاءٍ غَيْرُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ. وَهُوَ حَدِيثُهُ الَّذِي تَفَرَّدَ بِهِ، وَيُرْوَى عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خِلَافَ هَذَا. قَالَ أَبُو عِيسَى: إِنَّمَا تَرَكَ شُعْبَةُ عَبْدَ الْمَلِكِ لِهَذَا الْحَدِيثِ لَمْ يَجِدْ أَحَدًا رَوَاهُ غَيْرُهُ. وَعَبْدُ الْمَلِكِ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ. وَيُرْوَى

---

(١) مسلم بن الحجاج النيسَابُوريّ (ت: ٢٦١هـ)، **صحيح مسلم**، (٣/ ١٢٦٨)، برقم (١٦٤٧).

(٢) محمد بن أحمد الذَّهبي، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير**، (١٦٣/٨).

(٣) ابن رجب: **شرح علل الترمذي**، (ص ٣٧٥).

(٤) الشُّفْعَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلشَّرِيكِ، وَهُمَا إِذَا اشْتَرَكَا فِي طَرِيقٍ دُونَ الدَّارِ، وَإِنِ اقْتَسَمَا الدَّارَ شَرِيكَانِ، كما في اختلاف الحديث للإمام الشَّافعي (٦٤٧/٨).

عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ مِيزَانٌ. يَعْنِي: فِي الْعِلْمِ". (١)

**قلتُ**: العلة التي أشار إليها الترمذي في الحديث هي تَفَرُّد عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ في هذا الحديث، ولم يَرْوِه أحدٌ غَيْرِه من أصحَاب عَطَاءِ بنِ أَبِي رَبَاحٍ، فدَّل ذلك على خطأه فيه، كما نبه البُخَاريُّ علي المعيار الآخر وهو المخالفة مع التَّفرُّد بقوله:" وَيُرْوَى عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خِلَافَ هَذَا".

**المثال الثاني**: سُئِلَ — يعنى الدَّارقطني – عَنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَاتَيْنِ تَنْتَطِحَانِ. فَقَالَ: تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو دَاوُدَ، عَنْ شُعْبَةَ، وَلَا يَثْبُتُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه، رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الحديث. (٢)

**قلتُ**: أَصْلُ العلّة التي أشار إليها الدَّارقطني هي تفرَّد أَبِي دَاوُدَ الطَيَالِسيّ بهذا الحديث عن شعبة ولم يشاركه أحدٌ في شيخه – وهو ثقة حافظ – ولا يُقبل هذا وشعبة وهو ابن الحجاج إمام مُكثر، وله أصحاب مَعْرُوفون أثبات مقدمون على أبي داود الطَيَالِسي، وأثبت النّاس في شعبة هو غُنْدَر مُحَمَّد بن جَعْفَرٍ الهُذَلِيّ، قال ابن أبي حاتم : "أخبرنا أحمد بن منصور بن راشد الْمَرْوزيّ، قال سمعتُ سَلَمَةَ بن سُلَيْمَان، يقول قال عبد الله – يعني – ابن المبارك: إذا اخْتَلَفَ النَّاسُ في حديث شُعْبَة فَكِتَاب غُنْدَر حَكَمٌ فِيمَا بَيْنَهُم " (٣)، قال ابنُ عَدِي: "وأَبُو دَاوُد الطَّيَالِسِيُّ له حديث كثير عن شُعْبَة وعن غيره من شيوخه...، قَالَ عَمْرو بْنُ عَلِيّ ثقة، وَإذا جاوزت في أصحاب شُعْبَة من مُعَاذِ بْنِ مُعَاذ، وخالد بْن الحارث، ويحيى القَطان، وغُنْدَر، فأَبُو دَاوُد خَامِسْهُم". (٤)، والمعيار المقصود من المثال هو: إذ لو كان هذا الحديث محفوظًا عن شعبة لَرَوَاه هؤلاء، ولما تركه أصحابه المعروفون بالإتقان والحفظ عنه، فَعُلِمَ خطأ أَبِي دَاوُدَ الطَيَالِسيّ في هذا الحديث.

---

(١) التّرمذي، **السُّنن**، أَبْوَابُ الْأَحْكَامِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الشُّفْعَةِ لِلْغَائِبِ، (٣٩٩/٣)، برقم (١١٠٢).

(٢) الدَّارقطني، **العلل**، (٦/ ٢٧٢)، برقم (١١٣١).

(٣) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (٢٧١/١)، (٢٢١/٧).

(٤) أبو أحمد بن عدي الجِرْجَانيّ، **الكامل في ضُعفاء الرجال**، (٢٧٨/٤).

وبعد هذا التِّطوَاف الموجز لمعرفة أنواع الخطأ والمعايير يمكن القول بأنَّ مراتب الرُّواة من حيث الخطأ في المرويَّات الحديثية؛ والتي جعلها النقاد مقاييسًا للحكم والمقارنة بين مرويَّات الأقران عن شيوخهم؛ وذلك لتحديد الرَّاجح من المرجوح فيها؛ وباستقراء صنيع النقاد وأئمة الشأن نكاد نَجْزم أنَّ المراتب لا تخرج عن خمس مراتب:

١- الثقات الحفاظ الذين يندر الخطأ في مرويَّاتهم، فهؤلاء أئمة الحديث.

٢- الثقات الذين يكثر الغلط والخطأ في حديثهم؛ فهؤلاء ينظر في حديثهم ويُمَيز بين مرويَّاتهم.

٣- من غَلَبَ عَلَى حَدِيثِهِ الخطأ والوهم من أهل الصّدق فلا يحتج بحديثهم إذا انفردوا.

٤- أصحاب الغفلة الذين غَلَبَ على حَدِيثِهم الوهم والغلط، فهؤلاء لا يحتج بهم اتفاقًا.

٥- الضعفاء المتهمين بسوء الحفظ وكثرة الغلط والتَّفرّد، فهؤلاء لا يحتج بهم اتفاقًا.

## مَرْوِيَّات الثِّقاتِ التي أَعَلَّهَا النَّسَائيُّ بقوله: "خَطَأ" في كِتَابِهِ الْمُجْتَبى

**الحديث الأول:** قَالَ النَّسَائِيُّ: "أَخْبَرَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ: أَنْبَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَهُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ عُرْفُطَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ أُتِيَ بِكُرْسِيٍّ فَقَعَدَ عَلَيْهِ، ثُمَّ " دَعَا بِتَوْرٍ فِيهِ مَاءٌ، فَكَفَأَ عَلَى يَدَيْهِ ثَلَاثًا، ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ بِكَفٍّ وَاحِدٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَأَخَذَ مِنَ الْمَاءِ فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ – وَأَشَارَ شُعْبَةُ مَرَّةً: مِنْ نَاصِيَتِهِ إِلَى مُؤَخَّرِ رَأْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: لَا أَدْرِي أَرَدَّهُمَا أَمْ لَا – وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ". ثُمَّ قَالَ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى طُهُورِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَهَذَا طُهُورُهُ»"، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: هَذَا خَطَأٌ وَالصَّوَابُ خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ لَيْسَ مَالِكِ بْنَ عُرْفُطَةَ. (١)

**قلتُ:** حقيقة الوهم الذي وقع فيه شُعْبَة بن الحَجَّاجِ (٢) هو: الْخَطَأَ فِي اسْمِ شَيْخِهِ، وَاسْمِ أَبِيهِ الذي نقل الحديث عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ وهو ابْن يَزِيد الهَمدانِيُّ؛ ودلالة ذلك مقارنة مَرْوِيّات عَبْدِ خَيْرٍ بْن يَزِيد، فلم يثبت أنَّ روى عنه مَنْ اسمه مَالِكِ بْنِ عُرْفُطَةَ على الإطلاق؛ بل ثبت من المصادر الحديثية أنَّ الحديث قد رُوي من طريق خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأشار الترّمذيُّ لقرينة هذه العلة، فقال:" وَقَدْ رَوَاهُ زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ، حَدِيثَ الْوُضُوءِ بِطُولِهِ، وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ عَلْقَمَةَ، فَأَخْطَأَ فِي اسْمِهِ، وَاسْمِ أَبِيهِ، فَقَالَ: مَالِكُ بْنُ عُرْفُطَةَ...، وَالصَّحِيحُ خَالِدُ بْنُ عَلْقَمَةَ". (٣)

---

(١) أحمد بن شعيب، النَّسائي (ت: ٣٠٣هـ)، **السُّنن الصّغرى**، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، عَدَدُ غَسْلِ الْوَجْهِ (٦٨/١)، برقم (٩٣)، والحديث صحيح إلا أنَّ هذا الإسناد فيه خطأ شعبة في اسم الرَّاوي عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ.

(٢) شُعْبَةُ بنُ الحَجَّاجِ بنِ الوَرْدِ العَتَكِيُّ البَصرِيّ، أبو بسطام، من كبار أتباع التابعين، ثقة حافظ متقن، أَمِيْرُ المُؤْمِنِيْنَ فِي الحَدِيْثِ، وُلِدَ سَنَةَ ثَمَانِيْنَ، فِي دَوْلَةِ عَبْدِ المَلِكِ بنِ مَرْوَانَ، (ت: ١٦٠ هـ)، أنظر : **تقريب التهذيب** (ص٢٦٦)، برقم (٢٧٩٠)، **وسير أعلام النبلاء للذهبي** (٧/ ٢٠٣).

(٣) التّرمذي، **السُّنن**، أَبْوَابُ الطَّهَارَةِ، بَابٌ فِي وُضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ كَيْفَ كَانَ، (٦٨/١)، برقم (٤٩).

وبها يكون متن الحديث صحيح لثبوته من الوجه الرَّاجح بإسناد صحيح كما أورده الترمذي آنفا، وأما العلة التي ذكرها الإمام النَّسائي تُضعف الإسناد المرجوح دون المتن.

**الحديث الثاني:** قَالَ النَّسَائِيُّ: "أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ الْجَوْزَجَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعَبِهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ اجْتَهَدَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ»، قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: هَذَا خَطَأٌ وَالصَّوَابُ أَشْعَثُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَقَدْ رَوَى الْحَدِيثَ عَنْ شُعْبَةَ، النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، وَغَيْرُهُ كَمَا رَوَاهُ خَالِدٌ".(١)

**قلتُ:** قَالَ النَّسَائِيُّ فِي **السُّنن الكبرى:**" هَذَا خَطَأٌ وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَابَعَ عِيسَى بْنُ يُونُسَ (٢) عَلَيْهِ وَالصَّوَابُ: أَشْعَثُ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَالْحَسَنُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَا أَشُكُّ". فأوضح النَّسَائيُّ أنَّ أصل العلة هي: خطأ عِيسَى بْنُ يُونُسَ – وهو ابنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيْعِيّ – في الإسناد بإبدال ابْنِ سِيرِينَ بالْحَسَنِ البَصْرِيّ، والمشهور أنَّ الْحَسَنَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شَيْئًا، وهو الصّحيح الرَّاجح، فظهرت علة الانقطاع في إسناد الحديث المذكور مما يَقْدَحُ في المتن، ونقل ابن أبي حاتم في **الْمَرَاسِيل:** "عن عَلِيّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ سَمِعْتُ سَلْمَ بْنَ قُتَيبَةَ قَالَ حَدَّثَنِي شَعْبَةُ قَالَ: قُلْتُ لِيُونَسَ بْنِ عُبَيدٍ الْحَسَنُ سَمِعَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ لَا وَلَا رَآهُ قَطُّ".(٣)، وقرينة ذلك أنَّ أَبَا دَاوُدَ الطَّيَالِسِيّ أخرجه في **مسنده** بواسطة: "قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، وَهِشَامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي

---

(١) النَّسَائي (ت: ٣٠٣هـ)، **السُّنن الصّغرى**، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ وُجُوبِ الْغُسْلِ إِذَا الْتَقَى الْخِتَانَانِ (١/١١١)، برقم (١٩٢)، متن الحديث صحيح أصله في الصحيحين، لكنَّ الإسناد أعلَّ بالعلة المذكورة.

(٢) عيسى بن يونس بن أبى إسحاق السَّبِيْعيّ، أبو عمرو، الوسطى من أتباع التابعين، ثقة مأمون، أَخُو الحَافِظِ إِسْرَائِيْلَ بن يونس، كُوفّي نَزَلَ الشَّام، (ت: ١٩١هـ)، أنظر : **تقريب التهذيب** (ص٤٤١) برقم (٥٣٢٨).

(٣) ابن أبي حاتم، **المراسيل**، (ص٣٤)، برقم (١٠٢).

رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَعَدَ بَيْنَ شُعَبِهَا الْأَرْبَعِ، ثُمَّ اجْتَهَدَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ» قَالَ: وَزَادَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «أَنْزَلَ أَوْ لَمْ يُنْزِلْ».[1]

**الحديث الثالث:** قَالَ النَّسَائِيُّ: " أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ دِينَارٍ، مِنْ كِتَابِهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ ابْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ قَدْ عَرَفْنَاهُ، فَكَيْفَ الصَّلَاةُ؟ قَالَ: " قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ "، قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: وَنَحْنُ نَقُولُ، وَعَلَيْنَا مَعَهُمْ، قَالَ أَبُو عَبْدِالرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا بِهِ مِنْ كِتَابِهِ وَهَذَا خَطَأٌ".[2]

ثم قَالَ في الحديث الذي بعده: "أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا، قَالَ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ ابْنِ عُجْرَةَ قَالَ: الحديث...نَحْوَهُ، قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ – النّسَائيّ – : "وَهَذَا أَوْلَى بِالصَّوَابِ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ، وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ فِيهِ عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ غَيْرَ هَذَا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ".[3]

**قلتُ:** وأصل العلة التي أشار إليها النّسَائيّ هي: إبدال راوٍ بدلا من راوٍ آخر، فقد روى الحفاظ الحديث وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، غَيْرَ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ زَكَرِيَّا [4] لَمَّا حَدَّثَ من كتابهِ أخطأ فأبدل عَمْرو بْن مُرَّة وهو المرَادِيّ [5] بدلا من الحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ

---

(١) سُلَيْمَانُ بنُ دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ (ت: ٢٠٤هـ)، **المسند**، (٤/ ١٩٦)، برقم (٢٥٧١).

(٢) النَّسائي، **السُّنن الصغرى**، كِتَابُ السَّهْوِ، بَابُ كَيْفَ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، (٤٧/٤)، برقم (١٢٨٧)، والحديث صحيح، والعلة المذكورة هي إبدال راوٍ ثقة براوٍ آخر ثقة، وهذا لا يقدح في الحديث.

(٣) النَّسائي، **السُّنن الصغرى**، كِتَابُ السَّهْوِ، بَابُ كَيْفَ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، (٤٧/٤)، برقم (١٢٨٨)، والحديث صحيح، جميع رواته ثقات، وهو الذي رجحه الإمام النسائي آنفا.

(٤) الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ دِينَارٍ الكُوفيّ، أَبُو مُحَمَّد، وربما نسب إلى جده، من أوساط الآخذين عن تبع الأتباع، ثقة، (ت: ٢٥٠ هـ)، أنظر : **تقريب التهذيب** (ص ٤٥٠) برقم (٥٤٥٩).

(٥) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، (٤٢٦/١)، برقم (٥٠٩٩).

وهو الكِنْدِيُّ [1]، وكلاهما ثقة، وهذا لا يقدح في الحديث؛ وإنّما نبه عليه النّسَائيّ لبيان الوجه الصَّحيح من إسناد الحديث من الوجه الخطأ؛ ولَعَمري إنَّ هذا لغاية في الحسن والاتقان.

**الحديث الرابع**: قَالَ النَّسَائِيُّ: " أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضَى اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا»، قَالَ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرَ أَبِي دَاوُدَ وَهُوَ ثِقَةٌ، وَلَا أَحْسِبُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا خَطَأً وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ". [2]

**قلتُ**: الخطأ الذي أشار إليه الإمام النّسَائيُّ في هذا الحديث هو تَفرُّد أَبي دَاوُدَ الْحَفَرِيّ، عَنْ حَفْصٍ وَهُوَ ابْنُ غِيَاثٍ، عَنْ حُمَيْدٍ وَهُو الطَّوِيلُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضَى اللهُ عَنْهَا، فوصف هيئة جلوس النَّبِيِّ ﷺ في الصَّلاة " مُتَرَبِّعًا "، وأصل قرينة العِلّةِ عنده أنَّه لم يُروَ مطلقًا كيفية جلوس النَّبِيِّ ﷺ في الصَّلاة إلا من هذا الطريق؛ وأخرج البيهقي في **السُّنن الكُبرى** بسنده إلى حُمَيْدِ الطَّوِيل فقال: "رَأَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا عَلَى فِرَاشِهِ" [3]، وورد عن جماعة من التَّابعين أنهم فعلوا ذلك، ورجحَّ الإمام النّسَائيّ أنَّ الوهم من أبي دَاوُدَ الْحَفَرِيّ، وأسمه: عُمَر بن سَعْدٍ. [4]

وعند التّحقيق نجد أنَّ التَّفرُّد لَيْسَ مِنْ قِبلِ أبي دَاوُدَ الْحَفَرِيّ؛ بل ممن حدَّث عنه وهو حَفْص بْن غِيَاثٍ[5]، والوهم والخَطأ كذلك مِنْ قِبَلِهِ على الراجّح؛ وبرهان ذلك متابعة

---

(١) **المصدر نفسه**، (٤٢٦/١)، برقم (٥٠٩٩).

(٢) النَّسَائي، **السُّنن الصّغرى**، كِتَابُ قِيَامِ اللَّيْلِ وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ، بَابُ كَيْفَ صَلَاةُ الْقَاعِدِ،(٢٢٤/٣)، برقم (١٦٦١).

(٣) البيهقي، **السُّنن الكُبرى**، (٤٣٣/٢)، كِتَابُ الصَّلاة، بَابُ مَا رُوِيَ فِي كَيْفِيَّةِ هَذَا الْقُعُودِ، برقم (٣٦٦٤).

(٤) عُمَرُ بنُ سَعْدٍ الحَفَرِيُّ، أَبُو دَاوُدَ، من صغار أتباع التابعين، ثقة عابد، (ت: ٢٠٣ هـ)، أنظر : **تقريب التهذيب** (ص ٤١٣) برقم (٤٩٠٤).

(٥) حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ النَّخَعِيُّ، أَبُو عُمَرَ الكُوفي القَاضي، من الوسطى من أتباع التّابعين، ثِقةٌ فقيهٌ تَغَير حِفْظه قَلِيلا في الآخر، (ت: ١٩٥هـ)، أنظر : **تقريب التهذيب** (ص ١٧٣) برقم (١٤٣٠).

مُحَمَّدِ بْن سَعِيدٍ الْأَصْبَهَانِيّ لأبي دَاوُدَ الْحَفَرِيّ عند البيهقي في **السُّنن الصّغير** من طريق:" مُحَمَّدِ بْن سَعِيدٍ الْأَصْبَهَانِيّ، نا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضَى اللهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ «يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا هَكَذَا»، هَكَذَا قَالَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ".(١)

ولم أجد من أَعَلَّ الحديث بهذه العلّة غير النَّسَائيّ في **السُّنن الصغرى**، ثم وجدتُ درةً للإمام محمدِ بنِ نَصْر المَرْوَزِي في **قيام الليل** فَقَالَ: "لَمْ يَأْتِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي رُوِّينَاهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى جَالِسًا صِفَةُ جُلُوسِهِ كَيْفَ كَانَتْ إِلَّا فِي حَدِيثٍ رُوِيَ عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ أَخْطَأَ فِيهِ حَفْصٌ رَوَاهُ عَنْهُ أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا» قَالَ: وَحَدِيثُ الصَّلَاةِ جَالِسًا رَوَاهُ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ غَيْرُ وَاحِدٍ كَمَا رَوَاهُ النَّاسُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَا ذَكَرَ التَّرَبُّعَ فِيهِ".(٢)

فَظَهَر لك بعد هذا التَّحقيق الخَطَأ في متن الحديث وبطلانه بسبب التَّفرّد والمخالفة؛ ورغم هذا الخطأ بقي إسناد الحديث يحمل السَّلامة الظَّاهرة حتى كشف النقاد عن وجه الخطأ والعلة فيه، والعجيب أنَّ الحديثَ أَخْرَجَهُ ابنُ خُزَيْمَةَ في **صحيحه**(٣)، وكذا أَخْرَجَهُ أبو عبد الله الحاكم في **المستدرك**، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ"، ووافقه الذهبي، فقال: "على شرطهما".(٤)، وهذا وهم وخَطَأ بلا شكٍ مَعَ جَلالَةِ قدرهم، وعلو شأنهم.

---

(١) البيهقي، **السُّنن الصّغير**، كِتَابُ الصَّلاة، بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ،(٢٢٨/١)، برقم (٥٩٥)، والإسناد حسن كل رواته ثقات إلا حُمَيْد بْن قَيْسٍ فيه اختلاف وخلاصته أنه لا بأس به، وأخرج له الستة.

(٢) محمد بن نصر المَرْوَزِي (ت: ٢٩٤هـ)، **مختصر قيام الليل**، اختصره أحمد بن علي المقريزي، (ص٢٠١).

(٣) محمد بن إسْحَاق بن خُزَيْمَةَ النِيسَابُوريّ (ت: ٣١١هـ)، **صحيحه**، كِتَابُ الصَّلاة، بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ جَالِسًا، (٨٩/٢)، برقم (٩٧٨)، الإسناد صحيح، ولكن المتن معلَّ كما ذُكر آنفا.

(٤) محمد بن عبد الله الحاكم النِيسَابُوريّ (ت: ٤٠٥هـ)، **المستدرك على الصحيحين**، (٣٨٩/١)، برقم (٩٤٧).

**الحديث الخامس:** قَالَ النَّسَائِيُّ: " أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضَى اللهُ عَنْهَا، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَدَعُ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ»، خَالَفَهُ عَامَّةُ أَصْحَابِ شُعْبَةَ مِمَّنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ فَلَمْ يَذْكُرُوا مَسْرُوقًا".(١)

ثم قال النَّسَائِيُّ في الحديث الذي بعده: "أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَكَمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يُحَدِّثُ، أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ رَضَى اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَدَعُ أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ»، قَالَ أَبُو عَبْدِالرَّحْمَنِ: «هَذَا الصَّوَابُ عِنْدَنَا، وَحَدِيثُ عُثْمَانَ بْنِ عُمَرَ خَطَأٌ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ".(٢)

**قلتُ:** العلة المشار إليها في الحديث هي خَطَأ عُثْمَان بْن عُمَر (٣)بزيادة راوٍ في الإسناد وهو مَسْرُوْق

ابن الأَجْدَعِ الهَمْدَانِيُّ، خَالَفَهُ عَامَّةُ أَصْحَابِ شُعْبَةَ مِمَّنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ فَلَمْ يَذْكُرُوا مَسْرُوقًا، فظهرت قرينة العلة وهي مخالفة فرد لجماعة ثقاتٍ، ثم أورد النَّسَائِيُّ بعده الوجه الصّحيح من طريق مُحَمَّد بْن جَعْفَرٍ وهو الهُذَلِيُّ مَوْلاَهُمْ الملقب بغُنْدَر، وهو من أثبت النّاس في شُعبة بنِ الحجّاج؛ وبهذا أثبت النّسَائِيُّ خطأ عُثْمَان بْن عُمَر في الزيادة في الإسناد، وعلى كل الأحوال لا يقدح ذلك في متن الحديث.

**الحديث السَّادس:** قَالَ النَّسَائِيُّ: " أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، وَمَنْصُورٌ، وَزِيَادٌ، وَبَكْرٌ هُوَ ابْنُ وَائِلٍ كُلُّهُمْ ذَكَرُوا، أَنَّهُمْ سَمِعُوا مِنَ الزُّهْرِيِّ يُحَدِّثُ، أَنَّ سَالِمًا أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ «رَأَى النَّبِيَّ

---

(١) النَّسَائي، **السُّنن الصّغرى**، كِتَابُ قِيَامِ اللَّيْلِ وَتَطَوُّعِ النَّهَارِ، الْمُحَافَظَةُ عَلَى الرَّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ، (٢٥١/٣)، برقم (١٧٥٧)، والإسناد صحيح رجاله رجال الصحيحين، ولكنه أعلَّ بالخطأ المذكور آنفا.

(٢) **المصدر نفسه**، (٢٥١/٣)، برقم (١٧٥٨).

(٣) عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بنِ فَارِسٍ البَصْرِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ العَبْدِيُّ، من صغار أتباع التابعين، أَصْلُهُ مِنْ بُخَارَى، ثقة، (ت: ٢٠٩ هـ)، أنظر : **تقريب التهذيب** (ص ٣٨٥) برقم (٤٥٠٤).

ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ يَمْشُونَ بَيْنَ يَدَيِ الْجَنَازَةِ»، بَكْرٌ وَحْدَهُ لَمْ يَذْكُرْ عُثْمَانَ، قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «هَذَا خَطَأٌ وَالصَّوَابُ مُرْسَلٌ»".(١)

**قلتُ**: حقيقة الخطأ الذي وَقَعَ في هذا الحديث مُرَكَّبٌ مُشْكِلٌ، وخلاصة ذلك: أنَّ رواية النَّسَائيّ التي حكم عليها بالخطأ جاءت من رواية جماعة من الثقات أسندوا الحديث لِرَسُولِ اللهِ ﷺ وهم: سُفْيَانُ وهو ابْن عُيَيْنَة (٢)، وَمَنْصُورٌ وهو ابنُ المعْتَمِرِ السُّلَمِيُّ (٣)، وَزِيَادٌ وهو ابنُ سَعْدٍ الخُرَاسَانِيُّ (٤)، كُلُّهُمْ ذَكَرُوا، أَنَّهُمْ سَمِعُوا مِنَ الزُّهْرِيِّ يُحَدِّثُ، أَنَّ سَالِمًا أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ... الحديث موصولا.

وخالفهم جماعة من الحفاظ وعلى رأسهم مَالِك بن أَنَسٍ، وَمَعْمَر بن رَاشِدٍ، وَزِيَاد بْن سَعْدٍ أخرجه الترمذيُّ فقال:" حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ يَمْشُونَ أَمَامَ الجَنَازَةِ». قَالَ الزُّهْرِيُّ، وَأَخْبَرَنِي سَالِمٌ، أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَمْشِي أَمَامَ الجَنَازَةِ. وَفِي البَاب عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه هَكَذَا، رَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَزِيَادُ بْنُ سَعْدٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَرَوَى مَعْمَرٌ، وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ،

---

(١) النَّسَائي، **السُّنن الصّغرى**،كِتَابُ الْجَنَائِزِ، مَكَانُ الْمَاشِي مِنَ الْجَنَازَةِ، (٥٦/٤)، برقم (١٩٤٥)، والإسناد صحيح رجاله ثقات، ولكنه أعلَّ بالخطأ المذكور آنفا.

(٢) سُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَة الهِلاَلِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ، الوسطى من أتباع التّابعين، ثقة حافظ فقيه إمام حُجّة، إلا أنَّهُ تَغير حِفْظه بأخرة وكان ربما دلس لكن عن الثِّقات، (ت: ١٩٨هـ)، أنظر : **تقريب التهذيب** (ص ٢٤٥) برقم (٢٤٥١).

(٣) مَنْصُورٌ بنُ المُعْتَمِرِ السُّلَمِيُّ، أَبُو عَتَّابٍ الكُوفِيّ، من صغار التَّابعين، ثقة ثبت، وكان لا يدلس، وهو من طبقة الأعمش، (ت: ١٣٢هـ)، أنظر : **تقريب التهذيب** (ص ٥٤٧) برقم (٦٩٠٨).

(٤) زِيَادُ بنُ سَعْدٍ الخُرَاسَانِيُّ، أَبُو عبد الرَّحمن، عاصروا صغار التَّابعين، ثقة ثبت، كان من أثبت أصحاب الزُّهريّ، (ت قريب: ١٥٠هـ)، أنظر: **تقريب التهذيب** (ص ٢١٩) برقم (٢٠٨٠)، **وسير أعلام النبلاء للذهبي** (٦/ ٣٢٣).

وَمَالِكٌ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الحُفَّاظِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْشِي أَمَامَ الجَنَازَةِ»، وَأَهْلُ الحَدِيثِ كُلُّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الحَدِيثَ المُرْسَلَ فِي ذَلِكَ أَصَحُّ".(١)

ثم فسر سبب وقوع الخطأ النَّسَائيُّ في **السُّنن الكبرى** وذكر بعدها فائدة عزيزة، فَقَال: "وَهَذَا أَيْضًا خَطَأٌ وَالصَّوَابُ مُرْسَلٌ وَإِنَّمَا أَتَى هَذَا عِنْدِي وَاللهُ أَعْلَمُ لِأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَمْشِي أَمَامَ الْجِنَازَةِ قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ يَمْشُونَ أَمَامَ الْجِنَازَةِ وَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: الْحُفَّاظُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ثَلَاثَةٌ مَالِكٌ وَمَعْمَرٌ وَابْنُ عُيَيْنَةَ فَإِذَا اجْتَمَعَ اثْنَانِ عَلَى قَوْلٍ أَخَذْنَا بِهِ وَتَرَكْنَا قَوْلَ الْآخَرِ. قَالَ لنا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ – يعني النَّسَائيَّ –: وَذَكَرَ ابْنُ الْمُبَارَكِ هَذَا الْكَلَامَ عِنْدَ هَذَا الْحَدِيثِ".(٢)

فظهر لك بعد التّحقيق أنَّ الرَّاجح في الحديث هو الإرسال، وأنَّ من وصله أَخْطَأَ فيه مع جلالة قدره، وقد أشار لقرينة الوهم والخطأ الإمام الدَّارَقُطني في **العلل** فَقَالَ: "ورواه عَبْدُالرَّزاق، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عن الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِم، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ كان يمشي بين يدي الجنازة، وقد كان أَبُو بَكْرٍ، وعُمَر، وعُثْمَان يمشون أمامها. ورواه أحمد بن حنبل، ويوسف بن سعد بن مسلم، عن حجاج بهذا الإسناد، عن ابن عمر رضي الله عنه؛ أنَّه كان يمشي بين يدي الجنازة، وقد كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وأبو بكر، وعُمر، وعثمان يمشون أمامها. وكذلك رواه مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتِيقٍ، وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعقيل بن خالد، عن الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالم، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ كان يمشي بين يدي الجنازة، وأنَّ أَبَا بكر، وعُمَرَ، وعثمان، كانوا يمشون أمامها؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ حَدِيثَ ابْن عُمَرَ موقوف، وأَنَّ الثَّانِي مِنْ كَلامِ الزُّهْرِيّ".(٣)، أي أنَّ أصل الحديث الذي كان سببا في الوهم جاء وصفًا لفعل عبدالله بن عُمر رضي الله عنه موقوفًا عليه، ثم أدرجوا بعده كلام الإمام الزُّهْرِيِّ.

---

(١) التّرمذي، **السُّنن**، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي المَشْيِ أَمَامَ الجَنَازَةِ (٣/٣٢١)، برقم (١٠٠٩).

(٢) النَّسَائي، **السُّنن الكبرى**، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، مَكَانُ الْمَاشِي مِنَ الْجَنَازَةِ، (٢/٤٣٠)، برقم (٢٠٨٣).

(٣) الدَّارقُطْنيّ، **العلل**، (١٢/٢٨٢)، برقم (٢٧١٦).

وأورد البَيْهَقيُّ الخلاف في **السُّنن الكبرى** ثم رجح الرِّواية الموصلة فقال: "وَاخْتُلِفَ فِيهِ عَلَى عَقِيلٍ، وَيُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، فَقِيلَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ ، مَوْصُولًا وَقِيلَ مُرْسَلًا وَمَنْ وَصَلَهُ وَاسْتَقَرَّ عَلَى وَصْلِهِ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ عَلَيْهِ فِيهِ وَهُوَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ حُجَّةٌ ثِقَةٌ وَاللهُ أَعْلَمُ".(١)

فتعقبه الحافظ ابن حجر في **التلخيص الحبير** فقال: "وَاخْتَارَ الْبَيْهَقِيّ تَرْجِيحَ الْمَوْصُولِ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ وَهُوَ ثِقَةٌ حَافِظٌ، وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ قُلْت لِابْنِ عُيَيْنَةَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ خَالَفَك النَّاسُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ اسْتَيْقَنَ الزُّهْرِيُّ حَدَّثَنِي مِرَارًا لَسْتُ أحصيه يعيده وَيُبْدِيهِ سَمِعْتُهُ مِنْ فِيهِ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ. قُلْتُ وَهَذَا لَا يَنْفِي عنه الوهم فإنَّه ضابط لأنَّه سَمِعَهُ مِنْهُ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ وَالْأَمْرُ كَذَلِكَ إلَّا أَنَّ فِيهِ إدْرَاجًا لَعَلَّ الزُّهْرِيَّ أَدْمَجَهُ إذْ حَدَّثَ بِهِ ابْنَ عُيَيْنَةَ وَفَصَّلَهُ لِغَيْرِهِ".(٢)، وبهذا يظهر لك دقة الإمام النَّسَائيّ.

**الحديث السّابع:** قَالَ النَّسَائِيُّ: "أَخْبَرَنَا نُوحُ بْنُ حَبِيبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: «إِنَّ جِبْرِيلَ يَقْرَأُ عَلَيْكِ السَّلَامَ» قَالَتْ: وَعَلَيْهِ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، تَرَى مَا لَا نَرَى".(٣)

ثم قَالَ النَّسَائِيُّ: " أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: أَنْبَأَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ

---

(١) البيهقي، **السُّنن الكبرى**، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ الْمَشْيِ أَمَامَ الْجَنَازَةِ (٣٦/٤)، برقم (٦٨٥٩).

(٢) ابن حجر العسقلاني، **التلخيص الحبير**، (٢٦٢/٢).

(٣) النَّسَائي، **السُّنن الصّغرى**، كِتَابُ عِشْرَةِ النِّسَاءِ، حُبُّ الرَّجُلِ بَعْضَ نِسَائِهِ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ (٦٩/٧)، برقم (٣٩٥٣)، والإسناد على شرط الشيخين إلا نُوحُ بْنُ حَبِيبٍ وهو ثقه، لكنّه أعلَّ بالعلة المذكورة.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ هَذَا جِبْرِيلُ، وَهُوَ يَقْرَأُ عَلَيْكِ السَّلَامَ» مِثْلَهُ سَوَاءٌ، قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «هَذَا الصَّوَابُ وَالَّذِي قَبْلَهُ خَطَأٌ».(١)

**قلتُ**: أصل الخطأ المشار إليه في هذا الحديث هو إبدال عُرْوَةَ وهو ابْن الزُّبَيْرِ بنِ العَوَّامِ حَوَارِيِّ رَسُوْلِ اللهِ -ﷺ-، مكان أَبِي سَلَمَةَ وهو عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَوْفٍ الزُّهْرِيُّ، وقد ذكر قرينة العِلّة النَّسَائيُّ في **عمل اليوم والليلة** فقال:" خَالفه ابْن الْمُبَارك أخبرنَا مُحَمَّد بن حَاتِم أخبرنَا حبَان قَالَ أخبرنَا عبد الله - يعنى ابْنَ الْمُبَارك - عَن معمر عَن الزُّهْرِيّ عَن أبي سَلمَة عَن عَائِشَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَت قَالَ رَسُول الله ﷺ، يَا عَائِشَة هَذَا جِبْرِيل وَهُوَ يقْرَأ عَلَيْك السَّلَام قَالَت: قلت وَعَلَيْك السَّلَام وَرَحْمَة الله وَبَرَكَاته ترى مَالا نرى تُرِيدُ رَسُول الله ﷺ، قَالَ أَبُو عبد الرَّحْمَن وَهَذَا الصَّوَاب لمتابعة شُعَيْب وَابْن مُسَافر إِيَّاه على ذَلِك".(٢)

يعني أنَّ الصَّواب حديث الزُّهْرِيِّ: قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ لمخالفة فرد لجماعة من الحفاظ، وكأنَّ عَبْدالرَّزَّاقِ وهو ابن هَمَّامِ الصَّنْعَانِيّ (٣) قد سلك فيه الجادة - أي الطريق المشهور عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا — فأخطأ في الإسناد، وهذه عِلّة لا تقدح في الحديث، وبهذا يُعْلم حَذَق البُخاريّ وغيره في إخراج الحديث من الطريق الصّحيحة فقال:"حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا... الحديث".(٤)

---

(١) النَّسَائي، **السُّنن الصّغرى**، عِشْرَةِ النِّسَاءِ، حُبُّ الرَّجُلِ بَعْضَ نِسَائِهِ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ، (٦٩/٧)، برقم (٣٩٥٤).

(٢) النَّسَائي، **عمل اليوم والليلة**، بَابُ مَا يَقُول لأهل الْكتاب إذا سلمُوا عَلَيْهِ، (٣٠١/١)، برقم (٣٧٥).

(٣) عَبْدُالرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ الصَّنْعَانِيّ، أَبُو بَكْر، من صغار أتباع التَّابعين، ثقة حافظ، مُصَنف شهير عَمِيَ في آخر عُمره فتغير، (ت: ٢١١هـ)، أنظر : **تقريب التهذيب** (ص ٣٥٤) برقم (٤٠٦٤).

(٤) البُخَارِيّ، **الجامع الصحيح**، كِتَابُ بَدْءِ الخَلْقِ، بَابُ ذِكْرِ المَلاَئِكَةِ، (١١٢/٤)، برقم (٣٢١٧).

**الحديث الثامن:** قَالَ النَّسَائِيُّ: "حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي وَاصِلٌ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا، وَهُوَ خَلَقَكَ» قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مِنْ أَجْلِ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ» قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «ثُمَّ أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ»".(١)

ثم قَالَ النَّسَائِيُّ: " أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ قَالَ: أَنْبَأَنَا يَزِيدُ قَالَ: أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِاللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: «الشِّرْكُ أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا، وَأَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ، وَأَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ مَخَافَةَ الْفَقْرِ أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ»، ثُمَّ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: {وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ} [الفرقان: ٦٨] قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: هَذَا خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ الَّذِي قَبْلَهُ، وَحَدِيثُ يَزِيدَ هَذَا خَطَأٌ، إِنَّمَا هُوَ وَاصِلٌ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ".(٢)

**قلتُ:** العِلّة المشار إليه في الحديث هي إبدال عَاصِم وهو ابن أَبِي النَّجُوْدِ الأَسَدِيّ، مكان وَاصِل وهو ابْن حَيّان الأَحْدَبِ، قال النَّسَائيُّ **السُّنن الكبرى**:" هَذَا خَطَأٌ، لَا نَعْلَمُ أَنَّ أَحَدًا تَابَعَ يَزِيدَ عَلَيْهِ" (٣)، ويَزِيْدُ هو ابنُ زُرَيْعٍ أَبُو مُعَاوِيَةَ (٤)، وهذا مما يقدح في الإسناد ولا يقدح في المتن.

وقد أشار الترمذيّ في **السُّنن** لعلة أخرى في الإسناد دقيقة لم يذكرها النَّسائيّ فَقَالَ: "حَدِيثُ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، وَالأَعْمَشِ، أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ، عَنْ وَاصِلٍ، لِأَنَّهُ زَادَ فِي إِسْنَادِهِ رَجُلًا. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ المُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. هَكَذَا رَوَى شُعْبَةُ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَمْرَو ابْنَ شُرَحْبِيلَ".(٥) وهذا الترجيح من

---

(١) النَّسَائي، **السُّنن الصّغرى**، كِتَابُ تَحْرِيمِ الدَّمِ، ذِكْرُ أَعْظَمِ الذَّنْبِ، (٩٠/٧)، برقم (٤٠١٤).

(٢) النَّسَائي، **السُّنن الصّغرى**، كِتَابُ تَحْرِيمِ الدَّمِ، ذِكْرُ أَعْظَمِ الذَّنْبِ، (٩٠/٧)، برقم (٤٠١٥).

(٣) النَّسَائي، **السُّنن الكبرى**، كِتَابُ الْمُحَارَبَةِ، ذِكْرُ أَعْظَمِ الذَّنْبِ، (٤٢٦/٣)، برقم (٣٤٦٤).

(٤) يَزِيْدُ بنُ زُرَيْعٍ البَصْريّ، أَبُو مُعَاوِيَةَ، الوسطى من أتباع التَّابعين، ثقة ثبت، يقال له: ريحانة البصرة (ت: ١٠١هـ)، أنظر : **تقريب التهذيب** (ص ٦٠١) برقم (٧٧١٣).

(٥) التِّرمذي، **السُّنن**، أَبْوَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَابٌ: وَمِنْ سُورَةِ الْفُرْقَانِ (٣٣٧/٥)، برقم (٣١٨٣).

الترمذيّ بسبب مخالفة شعبة بن الحجاج لجماعة من الحفاظ، وهي علة لا تقدح في الإسناد لأنَّ المشهور أنَّ أبَا وائل وهو شَقِيْق بن سَلَمَةَ الأَسَدِيّ قد سمع من عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ، ذكره البُخَارِيُّ في تاريخه [(١)]؛ ولذا أَخْرَجَهُ في الجامع الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ، وَالأَعْمَشِ بالزيادة في الإسناد. [(٢)]

**الحديث التاسع**: قَالَ النَّسَائِيُّ: "أَخْبَرَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ الْأَشْعَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ ﷺ، قَالَ: غَضِبَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ عَلَى رَجُلٍ غَضَبًا شَدِيدًا حَتَّى تَغَيَّرَ لَوْنُهُ، قُلْتُ: يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ، وَاللَّهِ لَئِنْ أَمَرْتَنِي لَأَضْرِبَنَّ عُنُقَهُ، فَكَأَنَّمَا صُبَّ عَلَيْهِ مَاءٌ بَارِدٌ، فَذَهَبَ غَضَبُهُ عَنِ الرَّجُلِ، قَالَ: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ أَبَا بَرْزَةَ وَإِنَّهَا لَمْ تَكُنْ لِأَحَدٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «هَذَا خَطَأٌ وَالصَّوَابُ أَبُو نَصْرٍ، وَاسْمُهُ حُمَيْدُ ابْنُ هِلَالٍ خَالَفَهُ شُعْبَةُ»". [(٣)]

**قلتُ**: العلة المقصودة في الحديث هي تَصْحِيف كُنْية الرَّاوي عَنْ أَبِي بَرْزَةَ – وهو نَضْلَة بن عُبَيْدٍ الْأَسْلَمِيّ ﷺ –، "من أَبِي نَصْرٍ" إلى "أَبِي نَضْرَةَ"، وهو على الرّاجح أنَّه أَبُو نَضْرَةَ العَبْدِيُّ المُنْذِرُ بنُ مَالِكٍ [(٤)]، وقد أشار النَّسَائيّ أنَّ الخطأ قد وقع من زَيْدٍ وهو ابن أَبِي أُنَيْسَةَ [(٥)]، ثم أورد النَّسَائي رواية شُعْبَةَ في **السُّنن الصّغرى** كذلك وبين فيها قرينة العلة، فقال:" أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نَصْرٍ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ ﷺ، قَالَ: أَتَيْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ ﷺ، وَقَدْ أَغْلَظَ لِرَجُلٍ، فَرَدَّ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: أَلَا أَضْرِبُ عُنُقَهُ؟ فَانْتَهَرَنِي، فَقَالَ:

---

(١) البُخَارِيّ، **التَّاريخ الكبير**، (٢٤٥/٤)، ترجمة (٢٦٨١).
(٢) البُخَارِيّ، **الجامع الصحيح**، بأرقام: (٤٧٦١)، (٦٠٠١)، (٦٨١١)، (٦٨٦١).
(٣) النَّسَائي، **السُّنن الصّغرى**، كِتَابُ تَحْرِيمِ الدَّمِ، ذِكْرُ الاختلاف على الأعمش، (١١٠/٧)، برقم (٤٠٧٥).
(٤) المُنْذِرُ بنُ مَالِكٍ العَبْدِيُّ، أَبُو نَضْرَةَ البَصْرِيّ، الوسطى من التَّابعين، ثقة، مشهور بكنيته (ت: ١٠٩هـ)، أنظر : **تقريب التهذيب** (ص ٥٤٦) برقم (٦٨٩٠).
(٥) زَيْدُ بنُ أَبِي أُنَيْسَةَ الجَزَرِيُّ، أَبُو أُسَامَةَ، الذين عاصروا صغار التَّابعين، ثقة له أفراد، أصله من الكوفة ثم سكن الرها، (ت: ١٢٤هـ)، أنظر : **تقريب التهذيب** (ص ٢٢٢) برقم (٢١١٨).

«إِنَّهَا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَبُو نَصْرٍ حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ وَرَوَاهُ عَنْهُ يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ فَأَسْنَدَهُ".(١)

أي أنَّ قرينة الخطأ هي مخالفة زَيْد بن أَبِي أُنَيْسَةَ لشعبة بن الحجاج ولجماعة من الرُّواة منهم يُونُس ابْن عُبَيْدٍ، لكن عند التَّحقيق نجد أن أصل الخطأ ليس من زَيْد بن أَبِي أُنَيْسَةَ وإنَّما من غيره؛ وذلك لما أخرجه أَبُو يَعْلَى الْمَوْصُليّ في **مسنده**: "من طريق عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ ﷺ، قَالَ:"غَضِبَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى رَجُلٍ غَضَبًا شَدِيدًا لَمْ يُرَ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْهُ يَوْمَئِذٍ... الحديث".(٢)، وأشار إلى رواية زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ كذلك أَبُو زُرْعَةَ الرَّازي كما في **علل ابن أبي حاتم**، فَقَالَ: "ورواه شُعْبَةُ، وزَيْدُ بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي نَصْرٍ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ ﷺ...".(٣)، فظهر لك بهذا بعد التحقيق أصل الخطأ في الحديث، وقرينة العلة المذكورة.

**الحديث العاشر**: قَالَ النَّسَائِيُّ: "أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، لَا يُؤْخَذُ الرَّجُلُ بِجِنَايَةِ أَبِيهِ، وَلَا جِنَايَةِ أَخِيهِ»
قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «هَذَا خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ مُرْسَلٌ»".(٤)

**قلتُ**: الخطأ المشار إليه في هذا الحديث هو رواية بعض الرُّواة الحديث موصولا والصَّحيح الراجح فيه أنَّه مرسل بهذا الإسناد، قال الدَّارقطني في **العلل**: "يَرْوِيهِ أَبُو الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ عَلَى الْأَعْمَشِ؛ فَرَوَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ

(١) النَّسَائي، **السُّنن الصّغرى**، كِتَابُ تَحْرِيمِ الدَّمِ، ذِكْرُ الاختلاف على الأعمش، (١١٠/٧)، برقم (٤٠٧٦)، والإسناد رجاله ثقات إلا أنَّه أُعلَّ بالعلة المذكورة.
(٢) أَحْمَدُ بْنُ عَليّ، أَبُو يَعْلَى الْمَوْصُليّ، **المسند**، (٨٣/١)، برقم (٨٠).
(٣) ابن أبي حاتم الرَّازي، **العلل**، (١٧٩/٤-١٨٠)، برقم (١٣٤٧).
(٤) النَّسَائي، **السُّنن الصّغرى**، كِتَابُ تَحْرِيمِ الدَّمِ، تَحْرِيمُ الْقَتْلِ، (١٢٦/٧)، برقم (٤١٢٦)، والإسناد رجاله ثقات وأصله في الصحيحين؛ إلا أنّه أُعلَّ بالعلة المذكورة آنفا.

عَيَّاشٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عن أبي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ. وَاخْتُلِفَ عَنْ شَرِيكٍ؛ فَرَوَاهُ أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، عَنْ شَرِيكٍ، عَنِ الأعمش، عن أبي الضحى، عن مَسْرُوقٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ... وَرَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَغَيْرُهُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ مُرْسَلًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ".(١)، وقد أشار الإمام الدَّارقطني هنا لرواية أَبِي أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيّ مُحَمَّد بن عَبْدِ اللهِ (٢) الموصولة، ثم رجَّح رواية أَبِي مُعَاوِيَةَ وَغَيْرِه ممن رَوَاهُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ مُرْسَلًا، وخلاصة الأمر أنَّ الحديث بهذا الإسناد مُعَلٌّ بالإرسال، وَأَمَّا سَائِرُ الرِّوَايَاتِ الأخرى له فَلَيْسَ فِيهَا هذه العلة ولا تقدح فيها.

وقد أخرجه أئمة الحديث في مصنفاتهم على الوجه الصَّحيح الموصول، منهم البخاري في **صحيحه**، فقال:"حَدَّثَنَا أَبُو الوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: وَاقِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَنِي: عَنْ أَبِيهِ: سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»".(٣)

وبهذا الحديث ينتهي بفضل الله وكرمه بحث **مَرْوِيَّات الثِّقات التي أَعْلَهَا النَّسَائيُ بقوله: "خطأ" في كِتَابِهِ الْمُجْتَبى**، وأسأل الله العلي القدير أن ينفع به العلم والعلماء في أرجاء المعمورة، فإنّه سبحانه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(١) الدَّارقُطْنيّ، **العلل**، (٢٤١/٥)، برقم (٨٥١).

(٢) مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ الزُّبَيْرِيُّ، أَبُو أَحْمَدَ الكُوفِيّ، من صغار أتباع التَّابعين، ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطىء في حديث الثوري، (ت: ٢٠٣هـ)، أنظر : **تقريب التهذيب** (ص ٤٨٧) برقم (٦٠١٧).

(٣) البُخَارِيّ، **الجامع الصحيح**، كِتَابُ الدِّيَاتِ، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {وَمَنْ أَحْيَاهَا} [المائدة: ٣٢] (٣/٩)، برقم (٦٨٦٨).

# الخاتمة

بعد الدِّراسة والسَّبر، وبذل الطَّاقة والوسع أرجو أَنْ يَكُونَ بحثي قَدْ أضاف إضافة جديدة لخدمة كتاب **الْمُجْتَبى** للإمام النَّسَائيّ، مما قد يثمر في مجال النقد ومعرفة العلل، وقد تحقق لديّ بعض النتائج والتَّوصيات أَحْبَبتُ أن أذكرها:

## أهم نتائج الدِّراسة والتَّوصيات:

**أولاً: أهم نتائج الدراسة:**

١- أنّ تعليقات الإمام النَّسَائيّ وتحريراته نفسية في علم علل الحديث، وتدل جودة قريحته، ودقة نظره في تصويب أخطاء المحدثين، وتمام استقرائه لمروِيَّاتهم، فمنها التَّنبيه على العلة التي لا تقدح في المتن وتقدح في الإسناد؛ لبيان الوجه الصَّحيح من الوجه الخطأ، وقد سار على ذلك في جميع مصنفه.

٢- أنَّ نسبة خطأ الثقات لمجمل مروِيَّاتهم تعد ضَئيلة جدًا وبمعدلات طبيعية، فعلى سبيل المثال فإنّ من أحصى مروِيَّات شعبة بن الحجّاج العَتَكِيّ في كتاب **الْمُجْتَبى** للنَّسَائيّ يجد أنها تربو على خَمْسَمِائَةٍ وَخَمْسِينَ (٥٥٠) مَرْوِيةً كُلّها بطريقةٍ مستقيمةٍ ولم يَشوبها الخطأ إلا في حديثٍ أو حديثين، وهذا مؤشرٌ قوي لدقة المحدثين.

٣- بعد السبر والبحث والتحقيق وجدتُ أنَّ حكم الإمام النَّسَائيّ بالخطأ على المروِيَّات الحديثية يعتبر من أوثق الأحكام بين نقاد الحديث.

٤- ظهر أنَّ المحقق في صنيع أهل الحديث الحذاق أنهم لا ينظرون للقواعد الحديثية وحسب ثم يحكمون على الحديث؛ بل كانوا ينظرون أيضا إلى القرائن وما لابس حكاية الإسناد ويسبرون كل ذلك ثم يحكمون على الحديث بدرايةٍ وعلم، وليس بمجرد معرفة القواعد الحديثية.

٥- أنَّ الإمام النَّسائي قد تميَّز بذكر الوجه الصّحيح بعد الوجه الخطأ في المروِيَّات، وأحيانًا يُشير إلى قرائن وأسباب العلة التي ظهرت له بعد سبر تلك المروِيَّات الحديثية.

٦ - أنَّ مراتب الرُّواة من حيث الخطأ في المروِيَّات الحديثية لا تخرج عن خمس مراتب:

- الثقات الحفاظ الذين يندر الخطأ في مروِيَّاتهم، فهؤلاء أئمة الحديث.
- الثقات الذين يكثر الغلط والخطأ في حديثهم؛ فهؤلاء ينظر في حديثهم ويُميز بين مروِيَّاتهم.

- من غَلَبَ عَلَى حَدِيثِهِ الخطأ والوهم من أهل الصّدق فلا يحتج بحديثهم إذا انفردوا.
- أصحاب الغفلة الذين غَلَبَ على حَدِيثِهم الوهم والغلط، فهؤلاء لا يحتج بهم اتفاقًا.
- الضعفاء المتهمين بسوء الحفظ وكثرة الغلط والتَّفرّد، فهؤلاء لا يحتج بهم اتفاقًا.

## ثانياً: أهم التَّوصيات:

١- أوصي الباحثين في علم العلل بدراسة وخدمة مصنفات الإمام النَّسائي مثل السنن الكبرى وغيرها؛ فإنها قد اشتملت على مجموعة من الفوائد والدرر في علم علل الحديث.

٢- التَّحري والتَّحقيق عند دراسة مصنفات أئمة العلل والتأكد من القواعد المستنبطة بعد سبر مناهجهم، ولا يحكم على الحديث بالخطأ أو بعلةٍ إلا بقرائن وأدلة وبراهين ساطعة.

٣- أنَّ الإمام النَّسَائيّ أحيانًا لا يُصرح بقرينة الخطأ أو العلة في المرويَّات الحديثية، فأقترح على الدَّارس لمصنفاته مراجعة الجزء النظري في بداية هذا البحث فيسهل عليه معرفة طريقته ومنهجه في ذلك.

# ثبت المصادر والمراجع

**إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، مغلطاي بن قليج المصري الحنفي، علاء الدين (ت: ٧٦٢هـ)، تحقيق: عادل ابن محمد، أسامة بن إبراهيم، طبعة: الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ، عدد الأجزاء: ١٢ج.

**البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير**، ابن الملقن سراج الدين عمر الشافعي المصري، أبو حفص (ت: ٨٠٤هـ)، طبعة: دار الهجرة، الرياض، الطبعة الاولى ١٤٢٥هـ، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر ابن كمال، عدد الأجزاء: ٩ ج.

**بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، علي بن محمد بن القطان، أبو الحسن (ت: ٦٢٨هـ)، طبعة : دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد.

**تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، محمد بن أحمد قَايْماز الذهبي، أبو عبد الله (ت : ٧٤٨هـ)، المكتبة التوفيقية، عدد الأجزاء: ٣٧ج.

**التاريخ الأوسط** (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦هـ)، دار الوعي ومكتبة دار التراث، حلب، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، عدد الأجزاء: ٢ ج.

**التاريخ الكبير للبخاري**: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦هـ)، طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، عدد الأجزاء: ٨ج.

**تاريخ بغداد**، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، أبو بكر (ت: ٤٦٣هـ)، طبعة: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، عدد الأجزاء: ١٦ج.

**تاريخ دمشق**، علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، أبو القاسم (ت: ٥٧١هـ)، طبعة: دار الفكر، ١٤١٥ هـ، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، عدد الأجزاء: ٨٠ج.

**تصحيفات المحدثين**، الحسن بن عبد الله العسكري، أبو أحمد (ت: ٣٨٢هـ)، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ، تحقيق: محمود أحمد ميرة، عدد الأجزاء: ٢ ج.

**التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أبو الفضل (ت: ٨٥٢هـ)، طبعة: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، عدد الأجزاء: ٤ ج.

**التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أبو الفضل (ت: ٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، عدد الأجزاء: ٤ ج.

**التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، أبو عمر (ت: ٤٦٣هـ)، طبعة: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، عدد الأجزاء: ٢٤ ج.

**تهذيب التهذيب**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أبو الفضل (ت: ٨٥٢هـ)، طبعة: دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ، عدد الأجزاء: ١٢ ج.

**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي، أبو الحجاج (ت: ٧٤٢هـ)، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، عدد الأجزاء: ٣٥ ج.

**جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي الدمشقي العلائي (ت: ٧٦١هـ)، طبعة: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.

**الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري**، محمد ابن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، عدد الأجزاء: ٩ ج.

**الجرح والتعديل لابن أبي حاتم**: عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرَّازي، أبو محمد (ت: ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٢٧١ هـ، عدد الأجزاء: ٩ ج.

**سنن الدَّارقطني**، علي بن عمر بن أحمد الدَّارقطني، أبو الحسن (ت: ٣٨٥هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ، تحقيق: شعيب الارنؤوط، حسن شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، عدد الأجزاء: ٥ ج.

**السنن الصغرى للنَّسائي**، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، أبو عبد الرحمن (ت: ٣٠٣هـ)، طبع مكتب المطبوعات الإسلامية حلب، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، عدد الأجزاء: ٨ج.

**السنن الصغير للبيهقي**، أحمد بن الحسين الخُسْرَوْجِردي البيهقي، أبو بكر (ت: ٤٥٨هـ)، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، عدد الأجزاء: ٤ ج.

**السنن الكبرى للبيهقي**، أحمد بن الحسين الخُسْرَوْجِردي البيهقي، أبو بكر (ت: ٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

**السنن الكبرى، للنَّسائي**، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، أبو عبد الرحمن (ت: ٣٠٣هـ)، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى١٤٢١ هـ، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي عدد الأجزاء: ١٢ج.

**السنن، لابن ماجه**: محمد بن يزيد القزويني، أبو عبدالله (ت: ٢٧٣هـ)، طبعة دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عدد الأجزاء:٢ ج.

**السنن، لأبي داود**: سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني، أبو داود (ت : ٢٧٥هـ)، طبعة المكتبة العصرية، بيروت، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، عدد الأجزاء: ٤ ج.

**السنن، للترمذي**: محمد بن عيسى بن سَوْرة، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ)، طبعة: مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٥ هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وجماعة، عدد الأجزاء: ٥ ج.

**سؤالات حمزة بن يوسف السهمي**، حمزة بن يوسف السهمي الجرجاني، أبو القاسم (ت: ٤٢٧هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبدالقادر.

**سير أعلام النبلاء**، محمد بن أحمد قَايْماز الذهبي، أبو عبدالله (ت: ٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ، تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، عدد الأجزاء : ٢٥ج.

**شرح علل الترمذي**، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الحنبلي، (ت: ٧٩٥هـ)، طبعة: مكتبة المنار، الزرقاء الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد.

**شرح مشكل الآثار**، أحمد بن محمد المصري المعروف بالطحاوي، أبو جعفر (ت: ٣٢١هـ)، طبعة: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤١٥ هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عدد الأجزاء: ١٦ج.

**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، أبو نصر (ت: ٣٩٣هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، عدد الأجزاء: ٦ ج.

**صحيح ابن خزيمة**، محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، أبو بكر (ت: ٣١١هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، عدد الأجزاء: ٤ ج.

**الضعفاء الكبير**، للعقيلي: محمد بن عمرو بن موسى المكي، أبو جعفر (ت: ٣٢٢هـ)، طبعة دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، عدد الأجزاء: ٤ ج.

**علل الترمذي الكبير**، محمد بن عيسى بن سَوْرة، الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، طبعة: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، تحقيق: صبحي السامرائي أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي.

**العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، أبو الحسن (ت: ٣٨٥هـ)، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي.

**العلل ومعرفة الرجال**، أحمد بن حنبل بن هلال الشيباني، أبو عبد الله (ت: ٢٤١هـ)، طبعة: دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٢ هـ، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، عدد الأجزاء: ٣ ج.

**عمل اليوم والليلة**، أحمد بن شعيب بن علي النَّسائي، أبو عبد الرحمن (ت: ٣٠٣هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ، تحقيق: د. فاروق حمادة.

**فتح الباري شرح صحيح البخاري**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أبو الفضل(ت: ٨٥٢هـ)، دارالمعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، تحقيق: محب الدين الخطيب، عدد الأجزاء: ١٣ ج.

**الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي**: عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، أبو أحمد (ت: ٣٦٥هـ)، طبعة الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وعبد الفتاح أبو سنة، عدد الأجزاء ٩ ج.

**كتاب العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرحمن (ت: ١٧٠هـ)، دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، عدد الأجزاء: ٨ ج.

**الكفاية في علم الرواية**، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، أبو بكر (ت: ٤٦٣هـ)، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني.

**مجمل اللغة لابن فارس**، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، عدد الأجزاء: ٢ ج.

**مختصر قيام الليل**، محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي، أبو عبد الله (ت: ٢٩٤هـ)، حديث أكادمي، فيصل اباد، باكستان، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ، اختصره: العلامة أحمد بن علي المقريزي.

**المراسيل**، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، أبو محمد الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ)، طبعة: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني.

**المستدرك على الصحيحين**، الحاكم محمد بن عبد الله المعروف بابن البيع النيسابوري، أبو عبد الله (ت: ٤٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، عدد الأجزاء: ٤ ج.

**مسند أبي داود الطيالسي**، سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، أبو داود (ت: ٢٠٤هـ)، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، عدد الأجزاء: ٤ ج.

**مسند أبي يعلى**، أحمد بن علي بن المثُنى الموصلي، أبو يعلى (ت: ٣٠٧هـ)، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ، تحقيق: حسين سليم أسد، عدد الأجزاء: ١٣.

**مسند الإمام أحمد بن حنبل**، أحمد بن حنبل الشيباني، أبو عبد الله (ت: ٢٤١هـ)، طبعة: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي.

**مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار**، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي البزار، أبو بكر (ت: ٢٩٢هـ)، طبعة: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وجماعة، عدد الأجزاء: ١٨ ج.

**المسند الصحيح المختصر**، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، طبعة: دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عدد الأجزاء: ٥ ج.

**المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، طبعة: دار العاصمة، دار الغيث، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د.سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، عدد الأجزاء: ١٩ ج.

**المعجم الأوسط**، للطبراني: سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي، أبو القاسم (ت: ٣٦٠هـ)، طبعة دار الحرمين، القاهرة، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني عدد الأجزاء: ١٠ ج.

**المعجم الكبير**، سليمان بن أحمد بن الشامي الطبراني، أبو القاسم (ت: ٣٦٠هـ)، طبعة: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، ويشمل القطعة التي نشرها لاحقا المحقق الشيخ حمدي السلفي من المجلد ١٣ (دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، عدد الأجزاء:٢٥ ج.

**موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله**، جمع وترتيب: السيد أبو المعاطي النوري - أحمد عبد الرزاق عيد - محمود محمد خليل، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ، عدد الأجزاء: ٤.

**ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذَّهبِي**: محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، أبو عبد الله (ت: ٧٤٨هـ)، طبعة دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢ هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، عدد الأجزاء: ٤ ج.

## References:

'iikmal tahdhib alkamal fi 'asma' alrijal, mughaltay bin qalij almisrii alhanafii, eala' aldiyn (t: 762hi), tahqiqu: eadil aibn muhamad , 'usamat bin 'iibrahim, tabeatu: alfaruq alhadithati, altabeat al'uwlaa 1422 hu , eadad al'ajza'i: 12j.

albadr almunir fi takhrij al'ahadith wal'athar alwaqieat fi alsharh alkabiri, abn almulaqin siraj aldiyn eumar alshaafieii almisrii, 'abu hafs (t: 804hi), tabeatun: dar alhijrati, alrayad, altabeat alawlaa 1425hi, tahqiqu: mustafaa 'abu alghit waeabd allah bin sulayman wayasir aibn kamal, eadad al'ajza'i: 9j.

bayan alwahm wal'iiham fi kitab al'ahkami, ealiin bin muhamad bin alqataan, 'abu alhasan (t: 628hi), tabeat : dar tibati, alriyad, altabeat al'uwlaa 1418hi, tahqiqu: du. alhusayn ayit saeid.

tarikh al'iislam wawafayat almashahir wal'aealami, muhamad bin 'ahmad qaymaz aldhahabi, 'abu eabd allah (t : 748hi), almaktabat altawfiqiati, eadad al'ajza'i: 37j.

altaarikh al'awsat (matibue khata biaism altaarikh alsaghiri), muhamad bin 'iismaeil albukhari, 'abu eabd allah (t: 256hi), dar alwaey wamaktabat dar altarathi, halb, alqahirati, altabeat al'uwlaa 1397hi, tahqiqu: mahmud 'iibrahim zayid, eadad al'ajza'i: 2j.

altaarikh alkabir lilbukhari: muhamad bin 'iismaeil bin 'iibrahim bin almughayrati, 'abu eabd allah (t: 256hi), tabeat dayirat almaearif aleuthmaniati, haydar abad, aldakn, tabe taht muraqabati: muhamad eabd almueid khan, eadad al'ajza'i: 8j.

tarikh baghdad, 'ahmad bin ealii bin thabit alkhatib albaghdadii, 'abu bakr (t: 463hi), tabeatun: dar algharb al'iislami, bayrut,

altabeat al'uwlaa 1422h , tahqiqi: alduktur bashaar eawad maerufi, eadad al'ajza'i: 16j.

tarikh dimashqa, ealiin bin alhasan almaeruf biabn easakri, 'abu alqasim (t: 571hi), tabeatun: dar alfikr , 1415 hu , tahqiqu: eamriw bin gharamat aleumrui, eadad al'ajza'i: 80j.

tashifat almuhdithini, alhasan bin eabd allah aleaskari, 'abu 'ahmad (t: 382h), almatbaeat alearabiat alhadithati, alqahirati, altabeat al'uwlaa 1402hi, tahqiqu: mahmud 'ahmad mirt, eadad al'ajza'i: 2j.

altalkhis alhabir fi takhrij 'ahadith alraafiei alkabira, 'ahmad bin ealiin bin hajar aleasqalani, 'abu alfadl (t: 852hi), tabeata: dar alkutub aleilmiati, altabeat al'uwlaa 1419hi, eadad al'ajza'i: 4j.

altalkhis alhabir fi takhrij 'ahadith alraafiei alkabira, 'ahmad bin ealiin bin hajar aleasqalani, 'abu alfadl (t: 852hi), dar alkutub aleilmiati, bayrut, altabeat al'uwlaa 1419hi, eadad al'ajza'i: 4j.

altamhid lima fi almuataa min almaeani wal'asanidi, yusif bin eabd allah bin eabd albiri alqurtabi, 'abu eumar (t: 463hi), tabeatu: wizarat eumum al'awqaf walshuwuwn al'iislamiati, almaghribi, 1387hi, tahqiqu: mustafaa bin 'ahmad alealawi, muhamad eabd alkabir albakri, eadad al'ajza'i: 24j.

tahdhib altahdhib, 'ahmad bin ealiin bin hajar aleasqalani, 'abu alfadl (t: 852hi), tabeata: dayirat almaearif alnizamiati, alhinda, altabeat al'uwlaa 1326hi, eadad al'ajza'i: 12j.

tahdhib alkamal fi 'asma' alrijali, yusif bin eabd alrahman bin yusif almazi, 'abu alhajaaj (t: 742h), tabeat muasasat alrisalati, bayrut, altabeat al'uwlaa 1400h , tahqiqu: du. bashaar eawad maerufi, eadad al'ajza'i: 35 ji.

jamie altahsil fi 'ahkam almarasili, salah aldiyn 'abu saeid khalil bin kikildi aldimashqii alealayiyi (t: 761hi), tabeati: ealam alkutab, bayrut, altabeat althaaniat 1407 ha, tahqiqu: hamdi eabd almajid alsalafi.

aljamie almusnad alsahih almukhtasar min 'umur rasul allah salaa allah ealayh wasalam wasunanuh wa'ayaamuh = sahih albukhari, muhamad aibn 'iismaeil 'abu eabdallah albukhari aljaeafi, dar tawq alnajaa (msawarat ean alsultaniat bi'iidafat tarqim tarqim muhamad fuad eabd albaqi), altabeat al'uwlaa 1422hi, tahqiqu: muhamad zuhayr bin nasir alnaasir, eadad al'ajza'i: 9j.

aljurh waltaedil liaibn 'abi hatama: eabd alrahman bin muhamad bin 'iidris alrrazy, 'abu muhamad (t: 327h), tabeat majlis dayirat almaearif aleuthmaniati, bihaydar abad aldakn, alhinda, 'iihya' alturath alearabi, bayrut, altabeat al'uwlaa1271 ha, eadad al'ajza'i: 9j.

sunan alddarqtny, eali bin eumar bin 'ahmad alddarqtny, 'abu alhasan (t: 385h), muasasat alrisalati, bayrut, altabeat al'uwlaa 1424 ha, tahqiqu: shueayb alarnuuwta, hasan shalabi, eabd allatif haraz allah, 'ahmad barhum, eadad al'ajza'i: 5ja.

alsunan alsughraa llnnasayy, 'ahmad bin shueayb bin ealiin alkharasani, 'abu eabd alrahman (t: 303h), tabe maktab almatbueat al'iislamiat halb, altabeat althaaniat 1406h , tahqiqu: eabd alfataah 'abu ghudata, eadad al'ajza'i: 8j.

alsunan alsaghir lilbihaqi, 'ahmad bin alhusayn alkhusrawjirdy albayhaqi, 'abu bakr (t: 458hi), jamieat aldirasat al'iislamiati,

kratshi, altabeat al'uwlaa 1410hi, tahqiqu: eabd almueti 'amin qileiji, eadad al'ajza'i: 4ja.

alsunan alkubraa lilbihaqi, 'ahmad bin alhusayn alkhusrawjirdy albayhaqi, 'abu bakr (t: 458ha), dar alkutub aleilmiati, bayruta, altabeat althaalithat 1424 ha, tahqiqu: muhamad eabd alqadir eata.

alsunan alkubraa, llnnasayy, 'ahmad bin shueayb bin eali alkharasani, 'abu eabd alrahman (t: 303h), tabeat muasasat alrisalati, bayrut, altabeat al'uwlaa1421 ha, tahqiqa: hasan eabd almuneam shalabi eadad al'ajza'i: 12j.

alsunan, liabn majah: muhamad bn yazid alqazwini, 'abu eabdallah (t: 273hi) , tabeat dar 'iihya' alkutub alearabiat – faysal eisaa albabi alhalbi, tahqiqu: muhamad fuad eabd albaqy, eadad al'ajza'i:2ja.

alsunan, li'abi dawud: sulayman bin al'asheath bin 'iishaq alssijistany, 'abu dawud (t : 275hi), tabeat almaktabat aleasriati, bayrut, tahqiqu: muhamad muhyi aldiyn eabdalhamid, eadad al'ajza'i: 4j.

alsunan, liltirmidhi: muhamad bin eisaa bn sawrt, 'abu eisaa (t: 279hi) , tabeatu: mustafaa albabi alhalbi, alqahirati, altabeat althaaniat sanat 1395 hu , tahqiqu: 'ahmad muhamad shakir wajamaeatu, eadad al'ajza'i: 5j.

sualat hamzat bin yusuf alsahmi, hamzat bin yusif alsahmi aljirjani, 'abu alqasim (t: 427ha), maktabat almaearifi, alrayad, altabeat al'uwlaa 1404hi, tahqiqu: muafaq bin eabd alllh bin eabdalqadir.

sayr 'aelam alnubala'i, muhamad bin 'ahmad qaymaz aldhahbi, 'abu eabdallah (t: 748h), muasasat alrisalati, altabeat

althaalithat 1405hi, tahqiq : majmueat min almuhaqiqin bi'iishraf alshaykh shueayb al'arnawuwta, eadad al'ajza' : 25j.

sharh ealal altirmidhi, eabd alrahman bin 'ahmad bin rajab albaghdadi alhanbali, (t: 795ha), tabeata: maktabat almanari, alzarqa' al'urdunu, altabeata: al'uwlaa, 1407h , tahqiqu: alduktur humam eabd alrahim saeid.

sharah mushkil aliathar, 'ahmad bin muhamad almasri almaeruf bialtahawi, 'abu jaefar (t: 321h), tabeata: muasasat alrisalati, altabeata: al'uwlaa 1415 hu , tahqiqa: shueayb al'arnawuwt, eadad al'ajza'i: 16j.

alsihah taj allughat wasihah alearabiat, 'iismaeil bin hamaad aljawharii alfarabi, 'abu nasr (t: 393ha), dar aleilm lilmalayini, bayrut, altabeat alraabieat 1407 hu, tahqiqu: 'ahmad eabd alghafur eatar, eadad al'ajza'i: 6j.

sahih abn khuzaymata, muhamad bin 'iishaq bin khuzaymat alniysaburi, 'abu bakr (t: 311h), almaktab al'iislamiu, bayrut, tahqiqu: du. muhamad mustafaa al'aezami, eadad al'ajza'i: 4j.

aldueafa' alkabiru, lileaqili: muhamad bin eamriw bin musaa almakiy, 'abu jaefar (t: 322hi), tabeat dar almaktabat aleilmiati, bayruta, altabeat al'uwlaa 1404hi, tahqiqu: eabd almueti 'amin qileiji, eadad al'ajza'i: 4j.

ealal altirmidhii alkabira, muhamad bin eisaa bin sawrt , altirmidhi, 'abu eisaa (t: 279hi), ratabah ealaa kutub aljamiei: 'abu talib alqadi, tabeata: ealam alkutub , maktabat alnahdat alearabiati, bayrut altabeat al'uwlaa 1409hi, tahqiqu: subhi alsaamaraayiy 'abu almaeati alnuwri , mahmud khalil alsaeidi.

aleilal alwaridat fi al'ahadith alnabawiati, ealiin bin eumar bin 'ahmad aldaariqatani, 'abu alhasan (t: 385ha), dar tibati,

alrayad, altabeat al'uwlaa 1405 ha, tahqiq watakhriju: mahfuz alrahman zayn allah alsalafiu.

aleilal wamaerifat alrijali, 'ahmad bin hanbal bin hilal alshaybani, 'abu eabd allh (t: 241hi), tabeatun: dar alkhani, alriyad, altabeat althaaniat 1422 hu , tahqiqu: wasi allah bin muhamad eabaas, eadad al'ajza'i: 3ja.

eamil alyawm wallaylati, 'ahmad bin shueayb bin ealiin alnnasayy, 'abu eabd alrahman (t: 303h), muasasat alrisalati, bayruta, altabeat althaaniat 1406 hi, tahqiqu: da. faruq hamada.

fatah albari sharh sahih albukharii, 'ahmad bin ealiin bin hajar aleasqalani, 'abu alfudl(t: 852h), darualmaerifati, bayrut, 1379h, raqm kutubih wa'abwabih wa'ahadithihi: muhamad fuad eabd albaqi, tahqiqa: muhibi aldiyn alkhatibi, eadad al'ajza'i: 13j.

alkamil fi dueafa' alrijal liabn eudi: eabd allah bin eadii bin eabd allah aljirjani, 'abu 'ahmad (t: 365h), tabeat alkutub aleilmiati, bayrut, altabeat al'uwlaa 1418hi, tahqiqu: eadil 'ahmad eabd almawjud waeali muhamad mueawad waeabd alfataah 'abu sanat, eadad al'ajza' 9ja.

kitab aleayni, alkhalil bin 'ahmad alfarahidi, 'abu eabd alrahman (t: 170h), dar wamaktabat alhilal, tahqiqu: d mahdi almakhzumi, d 'iibrahim alsaamaraayiy, eadad al'ajza'i: 8j.

alkifayat fi eilm alriwayati, 'ahmad bin eali alkhatib albaghdadii, 'abu bakr (t: 463h), almaktabat aleilmiati, almadinat almunawarati, tahqiqu: 'abu eabdallah alsuwrqi, 'iibrahim hamdi almadani.

mujmal allughat liabn fars, 'ahmad bin faris bin zakaria' alqazwini, 'abu alhusayn (t: 395h), muasasat alrisalati, bayrut, altabeat althaaniat 1406hi, tahqiqu: zuhayr eabd almuhsin sultan, eadad al'ajza'i: 2j.

mukhtasar qiam alliyli, muhamad bin nasr bin alhajaaj almarwazi, 'abu eabd allh (t: 294hi), hadith 'akadmi, faysal abadi, bakistan, altabeat al'uwlaa 1408 ha, akhtasarahu: alealamat 'ahmad bin eali almiqrizi.

almarasili, eabd alrahman bin muhamad bin 'iidris, 'abu muhamad alraazi aibn 'abi hatim (t: 327h), tabeatu: muasasat alrisalati, bayruta, altabeatu: al'uwlaa, 1397hi, almuhaqiqi: shakar allah niemat allah qujani.

almustadrik ealaa alsahihayni, alhakim muhamad bin eabd allah almaeruf biaibn albaye alnaysaburi, 'abu eabd allah (t: 405ha), dar alkutub aleilmiati, bayrut, altabeat al'uwlaa, 1411hi, tahqiqu: mustafaa eabd alqadir eataa, eadad al'ajza'i: 4j.

musnad 'abi dawud alttyalsi, sulayman bin dawud bin aljarud altiyalsi, 'abu dawud (t: 204hi), dar hijar, masr, altabeat al'uwlaa, 1419 ha, tahqiqu: du. muhamad bin eabd almuhsin alturki, eadad al'ajza'i: 4j.

musnad 'abi yaelaa ،'ahmad bin ealiin bin almthuna almusili, 'abu yaelaa (t: 307hi), dar almamun liltarathu, dimashqa, altabeat al'uwlaa 1404 ha, tahqiqu: husayn salim 'asad, eadad al'ajza'i: 13.

musnad al'iimam 'ahmad bin hanbul, 'ahmad bin hanbal alshaybani, 'abu eabd allah (t: 241hi), tabeatu: muasasat alrisalati, altabeatu: al'uwlaa 1421h , almuhaqiqi: shueayb

al'arnawuwt – eadil murshid, wakhrun, 'iishraf: da. eabd allah bin eabd almuhsin alturki.

musnad albazaar almanshur biaism albahr alzakhari, 'ahmad bin eamriw bin eabd alkhaliq aleatki albazaar, 'abu bakr (t: 292hi) , tabeatu: maktabat aleulum walhikmi, almadinat almunawarati, altabeat al'uwlaa (bda'at 1988m, wantahat 2009mu), tahqiqu: mahfuz alrahman zayn allah, wajamaeatu, eadad al'ajza'i: 18j.

almusnad alsahih almukhtasari, limuslim bin alhajaaj 'abu alhasan alqushayrii alnaysaburii (t: 261hi), tabeata: dar 'iihya' alturath alearabi, bayrut, tahqiqu: muhamad fuad eabd albaqi, eadad al'ajza'i: 5j.

almatalib alealiat bizawayid almasanid althamaniat, 'abu alfadl 'ahmad bin ealiin bin hajar aleasqalanii (t: 852hi), tabeatun: dar aleasimati, dar alghayth , alrayad, altabeat al'uwlaa 1419h, risalat eilmiat qudimat lijamieat al'iimam muhamad bin saeud, tansiqa: da.saed bin nasir bin eabd aleaziz alshathari, eadad al'ajza'i: 19j.

almuejam al'awsata, liltabarani: sulayman bin 'ahmad bin 'ayuwb allakhmi, 'abu alqasim (t: 360hi), tabeat dar alharamayni, alqahirati, tahqiqu: tariq bin eawad allah, waeabdalmuhsin bin 'iibrahim alhusayni eadad al'ajza'i: 10j.

almuejam alkabira, sulayman bin 'ahmad bin alshaamii altabrani, 'abu alqasim (t: 360hi), tabeatun: maktabat aibn taymiati, alqahirati, altabeat althaaniatu, wayashmal alqiteat alati nasharaha lahiqan almuhaqiq alshaykh hamdi alsalafi min almujalad 13 (dar alsamiei, alrayad, altabeat al'uwlaa 1415

hu), tahqiqu: hamdi bin eabd almajid alsalafi, eadad al'ajza'i:25ja.

mawsueat 'aqwal al'iimam 'ahmad bin hanbal fi rijal alhadith waeilalhu, jame watartib: alsayid 'abu almaeati alnuwri - 'ahmad eabd alrazaaq eid - mahmud muhamad khalil, ealam alkutub, altabeat al'uwlaa 1417 ha, eadad al'ajza'i: 4.

mizan alaietidal fi naqd alrijal lldhdhahbi: muhamad bin 'ahmad bin euthman bin qaymaz, 'abu eabd allah (t: 748hi), tabeat dar almaerifati, bayrut, altabeat al'uwlaa sanat 1382 ha, tahqiqu: eali muhamad albijawi, eadad al'ajza'i: 4j.

# فهرس الموضوعات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **المقدمة**..... | ١٠٠٢ |
| أهمية البحث..... | ١٠٠٣ |
| الدراسات السابقة..... | ١٠٠٣ |
| مشكلة البحث وحدوده..... | ١٠٠٤ |
| خطة البحث..... | ١٠٠٤ |
| مَنهجُ البحث..... | ١٠٠٥ |
| **تمهيد** | ١٠٠٧ |
| **المطلب الأول**: مصطلح الخطأ في الرِّواية عند المحدثين..... | ١٠٠٧ |
| **المطلب الثاني**: أنوع الخطأ في الرِّواية..... | ١٠١٠ |
| الخطأ في الرِّواية عن راوٍ معين..... | ١٠١٠ |
| الخطأ في الرِّواية عن أهل بلدة معينة..... | ١٠١١ |
| الخطأ في إبدال راوٍ بدل آخر في الإسناد..... | ١٠١٢ |
| الخطأ في مُتون الأحاديث..... | ١٠١٤ |
| مَعَايير قياس الخطأ في الرِّواية عند نقاد الحديث..... | ١٠١٦ |
| مِعْيار سَبْر أَحَادَيث الأقْرِانِ ومُقَارنتها بمرويات الرَّاوي..... | ١٠١٦ |
| مِعيار قَرينة الأحفظ في الشُّيوخ..... | ١٠١٩ |
| مِعيار التَّفرُّد..... | ١٠٢١ |
| **مَرْوِيَّات الثِّقاتِ التي أَعَلَّهَا النَّسَائيُّ بقوله: "خَطَأ" في كِتَابِهِ الْمُجْتَبى...** | ١٠٢٥ |

**الحديث الأول**..... ١٠٢٥
**الحديث الثاني**..... ١٠٢٦
**الحديث الثالث**..... ١٠٢٧
**الحديث الرابع**..... ١٠٢٨
**الحديث الخامس**..... ١٠٣٠
**الحديث السادس**..... ١٠٣٠
**الحديث السابع**..... ١٠٣٣
**الحديث الثامن**..... ١٠٣٥
**الحديث التاسع**..... ١٠٣٦
**الحديث العاشر**..... ١٠٣٧
**الخاتمة**..... ١٠٣٩
**أهم نتائج الدِّراسة والتوصيات**..... ١٠٣٩
أولاً: أهم نتائج الدراسة..... ١٠٣٩
ثانياً: أهم التوصيات..... ١٠٤٠
**ثبت المصادر والمراجع**..... ١٠٤١
فهرس الموضوعات..... ١٠٥٦